ناجي علّوش

الديمقراطيّة:

المفاهيم والإشكالات

الديمقراطيّة:
المفاهيم والإشكالات

حقوق الطبع محفوظة

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:
بيروت، ساقية الجزيرة، بناية
برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي، هـ ١/٨٧٩٠٠
تلكس: LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع: عمان
ص.ب: ٩١٥٧، هاتف: ٦٠٥٤٣٢، فاكس
٦٨٥٥٠١ - تلكس ٢١٤٩٧

الطبعة الأولى

١٩٩٤

ناجي علّوش

الديمقراطيّة:
المفاهيم والإشكالات

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب ثلاث دراسات عن الديمقراطية، دفعتني الى كتابتها ثلاثة أمور :

الأول : حاجتنا الى الديمقراطية فكراً وسلوكاً، وتخلفنا عن فهم هذه الحاجة ، وعن بلورة موقف نظري وسياسي ديمقراطي.

الثاني : الدعاوى الديمقراطية التي تتداولها حواشي الطبقات الحاكمة في الأنظمة الظالمة، وبعض مروجي دعاوى «الديمقراطية الغربية».

الثالث : الاشكالات النظرية والعملية التي تحيط بقضية الديمقراطية، من حيث فهمها وتطبيقها.

ولقد حاولت جهدي أن أوضح ذلك، وأن أبين ما يلي:

١ـ أن مشكلة الديمقراطية، ليست مشكلة نظرية، وأنها بالأساس مشكلة اجتماعية، تتعلق بتطور المجتمع وبوجود قوى انتاجية فيه، وأن أي خلاف نظري، أو اختلاف نظري في هذا الموضوع ناتج عن مستوى تطور القوى الاجتماعية وعن التفاوت في صفوفها، وعن المصالح المختلفة لهذه الطبقة أو تلك.

٢ـ أن المجتمع العربي باشكالات تطوره، من التخلف الى التشوه، ومن التبعية الى التجزئة، يواجه عقبات واشاكالات في تطوره السياسي، لا تجعل الخيار

الديمقراطي ميسراً أو سهلاً.

٣ـ أن خوض معركة الديمقراطية، يحتاج الى بناء قوى الديمقراطية، وهذه القوى هي قوى الشعب العاملة والكادحة، وهي أوسع الجماهير. وأن هذه القوى وحدها هي المؤهلة لهذا الدور، لأن القوى الأخرى كالبرجوازية، ليست مؤهلة لذلك، ما دامت مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وليس بعملية الانتاج الداخلية.

ولقد حاولت أن أشرح ذلك، وأن أوضحه، حتى لا يظن أحد أننا سنستورد «الديمقراطية البرجوازية»، أو أن الأنظمة الحاكمة قادرة أن تتحول الى انظمة ديمقراطية.

واقتضى ذلك أن أحاول تحديد المفاهيم، وأن أبين طبيعة الاشكالات، وأن أشدد على أهمية بناء قوى عربية ديمقراطية، من أجل بناء مجتمع عربي ديمقراطي، وأن أربط موضوع الديمقراطية بقضيتي التحرير والوحدة القومية، فلا مجال للديمقراطية مع التبعية والتجزئة، ولا مجال للديمقراطية في ظل النظام القطري، ومع استمرار اغتصاب السلطة.

وتحاول الدراسات الثلاث، التي كتبت في أوقات مختلفة، أن توضح هذه القضايا. ولذلك ، فهناك تداخل في بحث بعض القضايا، لم أر بداً من بقائه، حتى لا يؤدي التفريق بين قضية وأخرى، الى التباس؛ أو أن يقود الحذف الى الاضرار بوحدة الموضوع. فاذا حدث ان كان هنالك تكرار غير مفيد، فإني اعتذر عن ذلك.

وعلى كل حال، فان هدفي كان محاولة ايضاح كل القضايا التي ناقشتها، واظهار ترابطها، وكنت، اذا اشرت الى نقطة في مكان، ووجدت انها غير واضحة، عدت الى ايضاحها في مكان آخر، وبطريقة أوسع وأوضح.

وآمل أن أكون قد نجحت في ايضاح ما أردت ايضاحه.

ناجي علوش

الفصل الأول

الديمقراطية ، من الاشكالات النظرية الى الاشكالات العملية

عندما نناقش قضية الحرية والديمقراطية نظرياً، ونتناول اشكالاتها الفكرية، فهل يعني ذلك ان اشكالية الحرية والديمقراطية اشكالية نظرية؟. ان هذه الدراسات تحاول ان تبين ان مشكلة الحرية والديمقراطية، ليست نظرية، وانها مرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فما الذي يعنيه ذلك؟.

ان هذه المقدمة، تحاول الاجابة على هذا السؤال. والهدف من ذلك هدفان :

الأول : محاولة ازالة اللبس الذي تكرسه شرائح من المثقفين وأشباه المثقفين، والبرجوازيين وأشباه البرجوازيين، الذين يطرحون اشكالية الحرية والديمقراطية، باعتبارها قضية الايمان بنموذج نظري، واستيراد «افكار» وقيم، دون التفكير ببناء قاعدة الديمقراطية، ودون محاولة التعرف على قواها الحقيقية.

والثاني : تحديد الاشكاليات العملية للديمقراطية، حتى نرى علاقة النظري بالعملي، وحتى لا يأخذنا النظري الى عالم الأفكار والقيم، بعيداً عن واقعها الاجتماعي.

وحين بحثنا اشكاليات الحرية والديمقراطية على صعيد الفكر، استهدفنا امرين :

الأول : تبيان التشوش النظري الذي احاط بقضية الحرية والديمقراطية، وتجلى في فهمها، وفي التعبير عنها. وهدف ذلك كشف دور الوعي والثقافة في معالجة قضية الحرية والديمقراطية، وابراز الموقف الحقيقي للمثقف في

علاقاته بالسلطة والمجتمع.

ورميـنا، في ذلك، الى التـشـديد على قـصـور الوعي في مـيـداني الحـرية والديمـقـراطيـة، والى تشـوشه واضطرابه، وبالتالي اظهار هذا العجز وهذا التشوش.

والـثـاني : ربـط مـا هو نظري، بما هو عـملي، واعـادة اشكاليـة الحرية والديمقراطية الى اشكالاتها الواقعية، وعدم الانجـرار الى الوهم، بأن اشكاليـة الحـرية والديمـقراطية، مـتعلقة بالدراسة والوعي والتعبئة اساساً.

ومـع ذلك، فـقـد بحـثنا في الخلل النظري، لأننا نراه، ولأنـنـا نـراه مـهما، وجـديـراً بـالـدراسـة. ولـكننا، ونحن نـدرسـه، ونـعـلـن تقـديرنا أهميـتـه، رأينا اهميـة ان تدرس الاشكاليـة العملية للحرية والديمقراطية في الوطن العربي.

فما هي هذه الاشكالية ؟.

ان الاشكاليـة في بنيـة المجتمع العربي المعاصر. وهي بنية تتـداخل فـيـهـا مـركـبـات عـصـور من التـخلف والتبعية والتـجـزئة والاحتلال والظلم والنهب . . الخ.

ونسـتطيع ان نفرق بين مرحلتين رئيستين فيها :

الأولى : مرحلة المماليك والعثمانيين.

والثـانية : مرحلة الاستعمار الحديث والمعاصر.

وفي الحـالتين، خضع العرب للاحتلال، وان كان الحكم في المرحلة الأولى، قـد غطى وجهه الغريب بالاسلام.

وفي الحـالتين هدف الاحـتـلال الى حـرمـان العرب من الـسـلـطـة، ومـن مـصـادر القـوة، ولجأ الى نهب ثرواتهم،

وتفـريق شملهم، وفرض الذل والمسكنة عليهم.

وفي ظل الاحـتـلال والسـيطرة الأجنبيـة، فـقـد العرب التـمركز السياسي والاقتصادي. فمنذ الاحتلال العثماني، لم تكن عـاصـمـة السلطنة القـاهرة أو بغداد أو دمشق. لقد ربط العـثمانيـون الأراضي العـربيـة التي حكمـوها بعـاصمة الخـلافـة، وقسموها الى ولايات، يحكمها في معظم الأحيان ولاة اتـراك. فـصـارت الاسـتـانـة المـركـز. وحين قـرروا، أواخـر ايامـهم، ان يدرسـوا العـربية، عينوا لذلك مدرسين من الأتراك.

ورغم ذلك لم يرسم السـلاطين العثمانيون خرائط لأقطار عـربيـة، ولم يقيموا حدوداً سياسية بين ولاية وأخرى.

الا ان ضـعف السلطنة، نتيـجة أزمة تطورها الذاتي من جـهـة، وبسـبب بروز قـوى استـعمارية اكـثر تطوراً، منذ نهايات القـرن الثـامن عشر، قاد الى بروز قوى عربية محلية تسـعى الى بناء قـواها، وتوسـيع سلطتـهـا. وفي هذا الوقت برزت الحـركـة الوهابيـة في الجزيرة العربية، وقامت السلطة السعودية(١).

الا أن بدايات الغـزو الاسـتـعماري، حملت معها مخططاً جـديداً، وهو مخطط الاقـتـسـام والتـقـسيم، ورسم خرائط سـيـاسـيـة جـديدة، تمزق الوحـدة السـياسية والاجتماعية، وتضع الأسـاس لدول جـديدة. وما ان تمت السيطرة ، مع الحـرب العالمية الأولى، حتى اكتمل نظام جديد. يقوم على خـرائط مـصـطـنـعـة، مـا زالت قـائمـة حـتى الآن، رغم

انسحاب القوات الأجنبية من معظم أراضي الوطن ، وقيام «دول مستقلة» على اساس الخريطة الاستعمارية.

انهى هذا النظام التمركز القومي سياسياً واقتصادياً. فلكل دولة عاصمة. والقاهرة وبغداد ودمشق عواصم اقطار. وهناك العديد من الأقطار ذات العواصم التاريخية، كتونس، أو الجديدة كالكويت والرياض.

واتسم هذا النظام بما يلي :

اولا : خارجيا : ـ الارتباط بالقوى التي رسمت هذه الخريطة. وهي اساساً بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا. ثم اصبحت حكومة الولايات المتحدة الأميركية، زعيمة العالم الرأسمالي، فأصبح الارتباط اساساً معها.

وتمثل هذا الارتباط بما يلي :

١ـ التبعية السياسية.

٢ـ التبعية الاقتصادية، من خلال استيراد السلع، وتصدير الخامات، والخضوع لحاجات النظام الرأسمالي العالمي.

ورغم كل محاولات الاستقلال، الا ان النتيجة ما زالت ارتباط معظم الأنظمة بالنظام الرأسمالي العالمي، وتبعية الأسواق القطرية تبعية متزايدة له.

وانعكس هذا الارتباط انعكاساً واضحاً في الصراعات التي دارت في الوطن العربي، منذ قيام الكيان الصهيوني، سنة ١٩٤٨، حتى انفجار ازمة الخليج، واستدعاء القوات الأميركية والأطلسية والمتعددة الجنسيات، باسم حماية

الأنظمة العربية في الجزيرة والخليج، من النظام العراقي. وهو ما قاد الى حرب امبريالية، ضد العراق، ما زالت مستمرة.

لقد ظلت الحماية الامبريالية لخريطة التقسيم الاستعماري، والقوى الحاكمة على اساسها، الضمانة الوحيدة لاستمرار هذا النظام.

ثانيا : داخليا :ـ الاعتماد على مجموعة عوامل، تضمن لهذا النظام البقاء والاستمرار، ومن ابرز هذه العوامل :

١ـ بناء سلطة قمعية، وظيفتها الرئيسة المحافظة على النظام بسماته الخارجية والداخلية، ومنع جماهير الشعب من احداث اي تغيير، يمس سلامة النظام.

ولذلك، كان ضرورياً ان يبنى جيش قادر نسبياً، وقوى أمن مدربة، وان يكون الجيش والأمن والمخابرات قوى النظام الأساسية للدفاع عن وجوده، من مخاطر الانفجارات الداخلية، ومن المكائد القادمة من الأقطار المجاورة، دون ان يكون هذا الجيش قادراً على رد «الاعتداءات الخارجية الكبرى»، سواء التي تقوم بها اقطار عربية كبرى، مثل مصر او سورية او العراق، او التي تقوم بها دول أجنبية(٢).

وارتبط بناء مؤسسة الجيش والأمن والمخابرات، بتخويلها السلطة كلها، وتفريغ كل مؤسسة ما عداها.

٢ـ بناء قاعدة اجتماعية للسلطة، عبر بناء دوائر وأجهزة رسمية واسعة كبيرة العدد، وعبر انشاء مؤسسات استثمار

وخدمات كبيرة تستوعب جماهير واسعة من العاملين. وفي حالة الجيش والأمن والمخابرات، كما في مؤسسات الدولة، أغرق الأتباع بالامتيازات، والصلاحيات غير المحدودة، حتى صاروا طبقة اجتماعية ـ اقتصادية، تستأثر بنصيب الأسد، من الدخل القومي، وتنهب ما تشاء من رأس المال، وتتحكم بمسار السياسة، وبالتالي الاقتصاد.

وتضم هذه الطبقة اغنياء الحرب الجدد، وحلفاءهم من البرجوازية التقليدية، والفئات التي تمثل وسطاء التجارة العالمية، رغم وجود تناقضات، بين كل فئة وأخرى.

٣ـ اعتماد توازن داخلي هش، بين الطوائف والقبائل والشرائح الاجتماعية المتناقضة، يقوم على اساس اللعب بقضايا الطوائف والأقليات، والقديم والجديد، والتقليدي والمُغَرب، وكل أنواع التناقضات الرئيسية والثانوية.

٤ـ اعتماد توازن قطري، عبر الانتظام في محاور، وبناء علاقات ثنائية.

٥ـ تدمير بنية الاقتصاد القومي، بزيادة الاعتماد على الاستيراد، واضعاف قوى الانتاج، من خلال تحويل بنية المجتمع الى بنية استيراد وخدمات، وربطها بالقروض والمساعدات والهبات الخارجية.

٦ـ السعي الدائم لبناء شرعية قطرية، في مواجهة المطامح والمشاعر والحقائق والفورانات القومية، ومحاولة تكريس القطري وطنياً، وافراغ القومي من معناه ومحتواه.

وقادت هذه الحقائق والوقائع على الصعيد السياسي الى:

١ـ وجود دول صغيرة وصغيرة نسبياً، عاجزة عن الدفاع عن نفسها، عاجزة عن حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والأمنية، شديدة الارتباط بالسوق الرأسمالية، تشدد قبضتها على مواطنيها، وتظهر كل اشكال الضعف امام الدول الامبريالية، وحتى القوى الثانوية المجاورة.

٢ـ بروز مشاكل الطوائف والاثنيات والقبائل، نتيجة القمع العشوائي من جهة، وغياب المؤسسات الدستورية الحقيقية، وسيادة اسلوب اغتصاب السلطة من جهة أخرى. وهو ما أمعنت في استثماره القوى الأجنبية.

٣ـ غلبة اتجاه التدويل في السياسة الرسمية، حتى اصبح الاعتماد على الخارج شرطاً لحل اية مشكلة عربية، سواء أكانت اقتصادية او سياسية. رغم ان التدويل لم يحل اية مشكلة لمصلحة العرب حتى الآن.

اما على الصعيد الاقتصادي فقد نتج عن هذا الوضع ما يلي :

١ـ «. . ان الاقتصاديات العربية اقتصاديات متنافسة، وليست متكاملة، بمعنى ان درجة التخلخل والتفكك فيما بينها، تفوق درجات التكامل والاتصال». ولذلك فان حجم التبادل التجاري بين الأقطار العربية لا يزيد عن ١٠٪ ، من حجم التجارة الخارجية، بينما يبلغ ٩٠٪ مع السوق الرأسمالية.

٢ـ «ان كل الاقتصاديات العربية، هي في الواقع

اقتصاديات مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي».

٣ـ ان الوطن العربي يعيش مشكلة أمن غذائي تزداد تفاقماً.

٤ـ «.. ان الشطر الأعظم من الأقطار العربية التي يمثل سكانها أغلبية الشعب العربي، غارقة الآن في دوامات عنيفة من الديون الخارجية»(٣).

اما على الصعيد الاجتماعي، فقد قاد هذا الوضع الى ما يلي :

١ـ بروز قوى جديدة، مرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية، تنهب الثروة، وتحولها الى البنوك العالمية، وتعنى بربط الوطن بالخارج، وبالتحول الى جزء من عالم الشركات المتعددة الجنسيات.

٢ـ زيادة حدة التناقضات الاجتماعية بين القيم التقليدية والقيم الجديدة، وزيادة الفجوة بين التغرب والانكفاء، وبروز اتجاهات سياسية محافظة، شديدة المحافظة، او متغربة شديدة التغرب، او متطرفة طفولية، مما يهدد الاندماج القومي.

وازاء ذلك كله، يعيش النظام القطري ازمته القاتلة، وهي تتمثل بالتالي :

١ـ الهوية : منذ تكوين الدولة القطرية، تنازعتها ثلاثة اتجاهات رئيسة. أ ـ القطري. ب ـ القومي. جـ ـ الاسلامي. وقد تغلب الاتجاه القطري في السبعينيات على السياسة الرسمية، مما يجعلنا نستطيع القول : «ان عقدي

السبعينيات والثمانينيات، هما مرحلة المشروع القطري الخاص».

وفي ظل المشروع القطري الخاص، تعرض بعض الدول القطرية : «لخطر الزوال، او التفتيت، او الضم، او الانفجار من الداخل.. كما لم تتعرض من قبل».

ولقد : «تفاقمت مشكلة الهوية، بخاصة مع عجز الدولة القطرية عن حماية نفسها، ضد الأخطار الخارجية العسكرية، وضد التبعية الخارجية الاقتصادية»(٤). كما تفاقمت مشكلة الهوية باصرار الفئات الحاكمة على قطريتها، في ظل احتدام صراع الاتجاهات، والتدخلات العربية الرسمية والدولية، مما قاد الى انفجار صراع الطوائف، كما في لبنان، وتصاعد الصراع الأثني، كما في السودان، واشتداد عود القوى الدينية والطائفية: في كل أرجاء الوطن العربي.

٢ـ المأزق الاقتصادي: ان اقتصاد الدولة القطرية العربية، لا يسمح لها بتحقيق التنمية المطلوبة لحل مشكلات التخلف. فإذا توافرت الموارد، أُفتُقدت اليد العاملة والخبرة الفنية. واذا توافرت هذه، افتقدت الموارد. واذا توافرت هذه وتلك، افتقدت السوق. وجاء الأداء الاقتصادي للدول القطرية ليزيد الطين بلة. ذلك ان سوء الادارة، وفساد المسؤولين، وعدم مسؤولية المخططين، قاد الى هدر الأموال، ونهب الثروات، وتدمير البنية التقليدية المنتجة، دون بناء بنى جديدة منتجة.

وقاد هذا الى زيادة التبعية، والى «مأزق بالغ الصعوبة»(٥).

٣ـ الضغوط الخارجية : ازدادت الضغوط الخارجية، مع غلبة الاتجاه القطري الخاص، في السبعينيات والثمانينات، ضد «مجمل النظام الاقليمي العربي للمزيد من تفسيخه.. وضد كل دولة قطرية على حدة للمزيد من احكام تبعيتها لهذه القوة الخارجية او تلك»(٦). ولم تقتصر هذه الضغوط على القوى الامبريالية الرئيسية، بل تعدتها الى دول الجوار الجغرافي(٧).

وهكذا باتت الدولة القطرية مخيرة بين بقائها الرسمي او التضحية بسيادتها الفعلية(٨). و«بين «مطرقة» العدوان الخارجي، و«سندان» الحماية الأجنبية»، تعيش الدولة القطرية مأزقها القاتل.

الا ان هذه الضغوط، ليست ضغوط الامبريالية، ودول الجوار الجغرافي فقط، بل هي ايضاً ضغوط كل دولة قطرية على أخرى، وضغوط الدول الأكبر، مثل مصر والعراق وسورية والجزائر، على الدول الأصغر، مثل لبنان والكويت والسودان وليبيا وموريتانيا، وصراع الدول الأكبر المتنافسة فيما بينها، كما هي الحال بالصراع العراقي ـ السوري، والجزائري ـ المغربي.

ولقد جاء دخول القوات العراقية الكويت، يوم ٢/٨/١٩٩٠، واعلان ضمها بعد ذلك، وما ترتب عليه من استدعاء القوات الأميركية والأطلسية، ليكشف هذا

المأزق، وليؤكد استعداد حكام الأقطار قبول الحماية الأجنبية، وقبول العودة الى الحكم على أسنة حراب القوات المعادية.

٤ـ الشرعية : تتفاقم أزمة شرعية الدولة القطرية، باهتزاز شرعية الأنظمة، سواء نتيجة نقمة الجماهير، او بسبب التبلور الطائفي والأثني، او زيادة قوة التيارات السياسية المعادية للكيانات القطرية.

وزاد تفاقم الأزمات التي تعيشها هذه الدول، من اهتزاز شرعيتها، ليطال الاهتزاز شرعية الدول وشرعية الأنظمة(٩).

هذا المأزق المتعدد الجوانب مأزق خطر، ولأنه كذلك، فان القوى الحاكمة، لا تواجهه بالبحث عن حلول ديمقراطية، بل بالقمع والمزيد من القمع، وزيادة قوة الجيش وأجهزة الأمن، وبتوسيع الفئات المرتبطة بالنظام، والمستفيدة من وجوده.

ان الدول العربية في معظمها دول صغيرة، وفي الصغر خطر(١٠). ولكن: «هذه الدول تعرف ان الصغير ضعيف وهش ايضاً، غير محصن ولا قوة له نسبياً، وتعمل الدول الصغيرة في عالم لا يكافىء الصغير لجمال صغره، ولكنها تُهمَل ، وتُستغل، ولا يحسب لها حساب عموما»(١١).

وحين نترك الدول الصغيرة، مثل قطر والبحرين والكويت ولبنان وتونس وموريتانيا، ونتحدث عن سورية والعراق، ومصر والجزائر والمغرب، فاننا نجد، ا دولاً

صغيرة بعدد سكانها ومواردها وأسواقها، اذا أردنا الحديث عن المخاطر المحدقة ومتطلبات التنمية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وتواجه الدول العربية مخاطر خارجية، واخرى داخلية.

فعلى صعيد المخاطر الخارجية، هناك الكيان الصهيوني وقوات التدخل السريع الأميركية والفرنسية والبريطانية(١٢). كما تواجه مطامع دول الجوار الجغرافي. وهناك بالاضافة الى ذلك، مخاطر الصراعات العربية العربية(١٣).

وللكيان الصهيوني قواه الضاربة، وقدرته على اجتياح الأقطار العربية المجاورة، كما اثبتت حروبه، في السنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، وكما يجري الآن في لبنان (تموز ١٩٩٣)، وتهديد الأقطار العربية البعيدة نسبياً: العراق والجزيرة العربية والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

وهذه القوى قوى كبرى، بالنسبة للوطن العربي كله. فكيف اذا كانت المواجهات قطرية، كما حدث، بعد حرب ١٩٧٣، وكما هي حال الحرب العراقية ـ الايرانية، وحال الاجتياح الصهيوني للبنان، سنة ١٩٨٢: اوحال العدوان الامبريالي الدولي على العراق، سنة ١٩٩١.

اما على الصعيد الداخلي، فهناك اكثر من سبب لتحدي الاستقرار، من اشكالات الطوائف والأقليات، الى انقلابات العسكريين، الى انفجارات الجياع والمحرومين.

واذا مـا اضـفنا الى ذلك المأزق الاقـتصادي، الذي اشرنا الـيـه، ومـأزق الـتـنـمـيـة، والمأزق الديمـوغـرافي، ومأزق اغـتصاب السلطة، وما يحيط به من نقمة شعبية، ودسائس ومـؤامـرات، ومـا يسـببه من اشكالات وانفجارات، وجدنا انـفـسـنا امـام سلطات تحكم حكماً أمنيـاً، سـواء اصـدرت قـوانين الأحكام العـرفية، ام لم تصدر. ووجدنا انفسنا امام انظمـة كل السلطة فـيـها للرئيس، وبطانته الحاكمة، سواء كـان ملكاً او رئيس جمهـورية، وسـواء كـان عسكرياً وصل بـانـقـلاب، او مـلكاً توارث السلطة، او رئيس جمهـورية، وصل الحكم بالانتخاب.

ولقد قام وضع يتسم بما يلي :

١ـ احـتكار السلطة احـتكاراً تامـاً، وتخويل هذه السلطة لـرجـل، تـسـاعـده بـطـانـة من الاتبـاع والموظفين. ولهذه الـسـلـطـة قـوة مـطـلـقـة، لا ينازعـهـا منازع، ولا تخضع لمـؤسـسـات، أو قـوانـين، ولا يردعـهـا شرع او عـرف او حساب لرأي عام.

وتقـوم هذه السلطة على اسـاس امتلاك القوة القادرة على القمع.

وتؤكـد هذه السلطة قـوتها بعـرض قدرتها دائماً، وبضرب الضـعـيف ضربة، يخر لها قلب القـوي، مما يجعل العسف سمتها الغالبة.

وتـوظـف هـذه السلطة لخـدمـتـهـا القـوى المرتبطة بها، والقـوى التي تجندها لهذه الغـاية، كما تحاول توظيف الدين

والتقاليد، والتناقضات الداخلية الرئيسية والثانوية، والمخاطر الخارجية لفرض سيطرتها المطلقة.

وقد تنظم هذه السلطة انتخابات او استفتاءات عند الحاجة، ولكن لتأكيد قدرتها وقوتها، لا غير. وتفتقد مثل هذه الانتخابات والاستفتاءات عادة الى اي اساس ديمقراطي. واذا ما حدث، وروعيت بعض مظاهر الديمقراطية، فمن اجل استثمار ذلك، في حماية السلطان غير الديمقراطي اساساً.

ولذلك، فاننا لو حاولنا تعريف هذه السلطة، قانونياً، لما استطعنا ان نسميها ملكية، لأن فيها اكثر من الملكية، ولا ملكية دستورية، لأن الدساتير لا تعني فيها شيئاً، ولا جمهورية، لأنها لا تمت الى الجمهورية بصلة غير صلة الاسم. ولو حاولنا ان نسميها بونابرتية(١٤) لوجدناها غير ذلك. ولوجدنا فيها تسلطاً اشد، وتعسفاً اقسى، انها، اذا ما تحرينا الدقة، نوع جديد من دول السلاطين، او الدولة السلطانية. ولو حاولنا ان نفرق: «في الساحة العربية بين انظمة رجعية وثورية، جمهورية وملكية، معتدلة ومتطرفة، ليبرالية واشتراكية، منحازة وغير منحازة، فاننا نعتمد على مؤشرات ظاهرية: الدساتير، الأداليج السياسية، البيانات الرسمية، التصريحات الاذاعية، الانتماءات الاجتماعية والمهنية، . . وهذه ظواهر قد تستر اكثر مما تكشف، البنى الكامنة في المجتمعات العربية». وهذه الدولة، تراجعت من: «تنظيمية، معقلنة نسبياً، الى سلطانية مملوكية».

وهي بالتالي تتأرجح حالياً بين نمطين : «السلطانية المملوكية، والتنظيمية العقلية، بل تبدي في الواقع ملامح النمطين معاً»(١٥).

وكنا رددنا على القول بأنها دولة مملوكية، في بحث ناقشنا فيه هذه المسألة(١٦). ونضيف هنا ان الدولة العربية الراهنة دولة سلطانية، وابعد ما تكون عن كونها تنظيمية عقلية، وانها سلطانية بظلم شعبها، لا بمحاربة الأعداء، وهي بتنازلاتها القومية امام الدول الكبرى «دولة اتباع»، او دولة ولاة معينين بمراتب عليا.

ومما يجدر ذكره، ان الدولة العربية التقليدية، كانت اقل قمعاً ، وأميل الى شكل من المشاركة السياسية، قبل ثورة الثالث والعشرين من يوليو. وان هذه الدولة تحولت الى دولة قمعية شاملة، مع صعود نمط الدولة الجديدة، باختلاف اسمائها، ومبررات قيامها.

ومما يجدر ذكره أيضاً ان الدولة التي قامت باسم الثورة والوحدة والقومية العربية ارتبط قيامها بمفارقة شديدة.

فمن جهة كانت الثورة والوحدة ومعاداة الامبريالية والاشتراكية مطمح اوسع الجماهير، ومن جهة اخرى، فان الدولة التي قامت باسم المطامح الشعبية كانت دولة اقلية، تستند الى قمع الجماهير الواسعة، وبناء نمط من السلطة سلطاني. وزاد المفارقة حدة ان هذه الدولة التي قامت باسم المطامح المشار اليها، ضربت كل هذه المطامح، وضربت الحركة الشعبية، وأعادت القوى التي اسقطتها

الى دورها الاجتماعي. وها هي انماط من الساداتية، تحكم في معظم الأرجاء التي حكمتها قوى انتمت الى الثورة والوحدة ومعاداة الامبريالية، في العقود الخمسة او الستة الماضية. وهو ما يتضح اتضاحاً فاقعاً بعد حرب الخليج.

ونحن اليوم، وبعد اربعة عقود، من قيام الكيان الصهيوني، وبدء سقوط الأنظمة التقليدية، في سورية، ثم في مصر وهكذا دواليك، نواجه مشاكل الحرية والديمقراطية، كما لم نواجهها من قبل. ورغم تأزم النظام القطري، وتآكل شرعيته، كما اسلفنا، فان النظام العربي يزداد قمعية. وحيث يسقط نظام قمعي فاسد، كما هو شأن نظام النميري، وتعود القوى التقليدية، نتيجة ثورة شعبية، ما يلبث العسكر ان يعودوا. وحيث تتفاقم المشاكل الاجتماعية، وتنمو الحركة الشعبية، كما هي حال لبنان، ينفجر صراع الطوائف، وتعود حالة قمع دموية اكثر شراسة من حالة المكتب الثاني في لبنان بآلاف المرات.

وها هو نظام جبهة التحرير الوطني في الجزائر يتحلل، وتعمل قيادات الجبهة على «فكفكتها»، وتبرز القوى الاسلامية ثم تجري انتخابات تشريعية، تفوز فيها القوى الاسلامية، وما يلبث العسكر ان يعودوا، لتندلع حرب أهلية..!

ويترافق ذلك باجراء انتخابات في الأردن، وانتشار حديث الديمقراطية نسبياً في الوطن العربي، فهل يعني ذلك اننا امام مد ديمقراطي جديد، كما يبدو احياناً؟.

اننا ما زلنا، نعيش اشكالية الدولة السلطانية، المعنية بحكم شعبها فقط. وسنحتاج الى خوض معركة طويلة وصعبة للتحرر من الهيمنة الخارجية، ومن قمع القوى الداخلية، وبالتالي بناء الحياة الديمقراطية. ويعود ذلك الى مجموعة من الأسباب المعقدة التي سنحاول ايجازها فيما يلي:

اولا : ان القوى التي انتجت هذا النظام القطري الفاسد المأزوم، ما زالت قوية. ومن ذلك:

١ـ استمرار قوة عوامل الهيمنة الخارجية، باستمرار قوة الامبريالية، وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وانهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الصين وحركات التحرر الوطني على الصعيد العالمي. ورغم ازمة الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، فان قوى مواجهتها التقليدية بعد الانهيار السوفياتي تتراجع، وقوى المواجهة الجديدة لم تبرز بعد.

٢ـ استمرار قوة القوى الاجتماعية المسيطرة، من ممثلي رأس المال التجاري والمالي والعقاري، الى الوسطاء التجاريين، الى الشرائح الاجتماعية المرتبطة بهذا النظام. ورغم ازمة هذه القوى، بسبب فشلها في كل القضايا الكبرى، من الدفاع الى التنمية، فان قوى المعارضة التقليدية اكثر عجزاً، والقوى الجديدة لم تبدأ معاركها بعد.

وبات لهذه القوى مدارسها الاجتماعية والسياسية التي

تـربط الوطن بالأجـانب، وحـتى الأعـداء منهم، وتبـحث عـن سـبـل الـتـكـيـف مع السـيطرة الامبرياليـة، وتكرس مـدارس سـيـاسية، لا ترى حلولاً لمشاكل الوطن، الا عبر الحلول الدوليـة والمؤتمرات الدوليـة.

٣ـ استـمـرار وجـود الأحزاب والقوى السياسية السائدة الـتـي قـادت الـنضـال منذ الأربعـينيـات، هذه الأحـزاب والـقـوى الـتـي انعـزلت في الأغلب عن الجماهير، وتحـولت الى قـوى محافظة اصـلاحـيـة، تعيش على هامش الأنظمة، وترضى بفتات موائدها...

ولقـد كـشـفت هذه الأحزاب والقوى السياسية انها قوى بلانكية(١٧)، بسماركية(١٨)، بونابرتية(١٩)، بغيرها لا بنفسهـا. وانها لا تقـيم وزناً للرأي العـام او للقـوى الاجتماعية التي تمـثـلـهـا. ولقـد تحـالفت هذه الأحـزاب والقـوى، مع كل الأنظمـة الجـديدة، وأيّدتها في كل ممارسـاتها. واتحدت معها في مـعظم الأحـيـان، كما فعلت حركة القوميين العرب مع نظام عـبـدالناصر، او كما فعل الحزب الشيوعي العراقي مع نـظـام عـبـدالـكـريم قـاسم، او كما فـعلت كل الأحـزاب والقوى السائدة مع كل الأنظمة.

وحين اخـتلفت هذه الأحـزاب والقـوى، مع هذا النظام او ذاك، فـان الخـلاف لم يكن بسـبب الحرية والديمقراطية في مـعـظـم الأحـيـان، لأن كل حـزب اخـتلف مع نظام، ناصر نظامـاً مماثلاً في توجـهـاته وسـيـاساته. وكانت قضية القـمع تثـار عند نشـوب الخـلافات، وتطمس عند حصول

الاتفاقات والتحالفات العلنية او السرية.

ولم تثبت ممارسات هذه الأحزاب والقوى، فيما يتعلق بعلاقاتها الداخلية والجماهير، انها أحزاب ديمقراطية. واثبتت ممارساتها، حين تسلمت السلطة، او شاركت فيها، انها أحزاب غير ديمقراطية.

ويلاحظ ان التوجه الديمقراطي، اخذ ينمو منذ الثلاثينيات، في ظل الاحتلال والأنظمة التابعة، كما في مصر (٢٠) والعراق وسورية. وان هذا الفكر وقواه السياسية اخذ يتراجع مع بدء فترة الانقلابات ١٩٥١ـ١٩٥٢، وانه غيب في فترة صعود القوى الجديدة، من البرجوازية الصغيرة، وسيطرتها على السلطة.

وساد في هذه الفترة خطاب انتزاع السلطة بالقوة، والامساك بأزمة الحكم، وقمع القوى الرجعية والعميلة. واعتبرت الديمقراطية البرلمانية في هذه المرحلة مجرد اكذوبة أحياناً، ومجرد مؤامرة امبريالية في احيان اخرى.

وحين تعود هذه الأحزاب والقوى اليوم، الى تبني دعوات الديمقراطية، فانها تحمل هذا التراث كله، الذي لم تنتقده بعد، ولم تحاول مناقشة دلالاته.

ان هذه الأحزاب والقوى مرتبطة بالأنظمة القائمة، وبالامتيازات التي جنتها خلال فترة القمع. وليست مؤهلة لاعادة النظر في برامجها وممارستها، سواء كانت في السلطة او خارجها.

ورغم ذلك، فان هذه الأحزاب ، ما زالت القوى القائدة والسائدة، وما زالت تتصدى بطريقتها، لمهمات قيادة الشعب، دون ان تملك العوامل التي تؤهلها لذلك.

ثانياً : ان القوى العاملة الكادحة، القوى الأوسع من الشعب، ما زالت غير منظمة، وغير قادرة على القيام بدورها في الدفاع عن مصالحها.

ولذلك كله فان معركة الديمقراطية الحقيقة ما زالت لم تبدأ. فكيف ستبدأ معركة الديمقراطية، ومتى؟.

انها ستبدأ ، حين يخوض ذوو المصلحة فيها معركتها. وذوو المصلحة فيها هم الجماهير العاملة والكادحة من الشعب، الذين يعانون كل اشكال الضنك المادي والمعنوي، دون ان ينالوا من النظام القائم أي مكسب.

وهؤلاء الآن غير مستعدين للمعركة للأسباب التالية:

١ـ لأن القوى الحاكمة تقمعهم وتضطهدهم، وتحرمهم من كل حقوقهم، وتقتل ارادة الحياة والحرية فيهم، وتدفعهم الى التقوقع الطائفي والأثني والقبلي، لأنها تريدهم عاجزين جبناء أذلاء، يحكمهم الجهل، وتقعدهم المسكنة.

٢ـ لأن الأحزاب والقوى السياسية، وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، تخلت عن دورها بينهم، وتحولت الى «نخب» تجني المكاسب، وتعمل في الكواليس، وتكتفي بالمهرجانات، والعروض الاعلامية. وان قامت ببعض الأعمال احياناً ، وموسمياً، فمن أجل تبرير وجودها.

٣ـ ولأن قيادات الطوائف والقبائل والوجاهات الاجتماعية، لا تُعْنى بتوعيتهم ، وحشد صفوفهم، بل بابقائهم موالين لقيادات طوائفهم وقبائلهم ووجاهاتهم الاجتماعية.

ورغم ذلك، فان هناك العديد من العوامل التي تفتح معركة الديمقراطية، ومنها :

اولا : ان الهيمنة الخارجية، سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، اصبحت صارمة واضحة ومذلة، الى الدرجة التي يصعب استمرارها. هذا في الوقت الذي تعيش فيه الامبريالية ازمتها العامة، لا في أطرافها، بل في مركز قيادتها: الولايات المتحدة الأميركية(٢١). ورغم الانتعاش الذي تعيشه الامبريالية عامة، بسبب تراجع الاشتراكية، فان هذا لا يخفي أزمة الرأسمالية الجوهرية التي تتفاقم في مراكزها الرئيسية : بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

ثانيا : ان القوى السائدة في النظام العربي في أزمة خانقة ايضاً، لأنها جعلت دورها الداخلي هامشياً، بارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي، ولأنها بعجزها وفسادها وشرهها، اوجدت نُظُماً فاسدة عاجزة، ومعادية لأوسع الجماهير.

ثالثا : ان عملية الرسملة السريعة والمشوهة التي انجزتها القوى التقليدية والجديدة، اوجدت حقائق وقواعد جديدة لحياة مدنية، رغم كل ما رافق ذلك من عسف وفوضى وفساد ونهب. فهناك المدارس

والجامعات، والطرق ووسائل المواصلات، والجيوش النظامية، والمصانع والمزارع والنقابات والمنظمات الشعبية.. الخ. وفوق ذلك كله، هناك النظام القمعي السائد في كل قطر، والمدن الواسعة التي تبلغ نسبة سكانها خمسين بالمائة في كل الوطن العربي. وهناك الكهرباء التي تصل المدن والمناطق الواسعة في الريف، والماء الذي يصل الى البيوت في المدن ومعظم القرى الريفية، والمذياع الذي يتخطى حدود القطر، والتلفاز الذي يغطي القطر، وقد يجتاز حدوده.

ومن هذا التمركز الشديد في الأنظمة، والتفسخ في النظم الاجتماعية، تولد حركة جديدة واسعة وشعبية. وهذه الحركة لا بد ان تكون ديمقراطية باتجاهها التاريخي لأنها :

١ـ متجهة حتماً لانهاء وطأة السيطرة الامبريالية على الوطن العربي، اي على الشعب، اذ لا سلطة للشعب ولا سيادة قومية، ان لم تسقط وطأة هذه السيطرة.

٢ـ متجهة حتماً لانهاء سطوة الأنظمة القمعية المعادية لمصالح الجماهير، وهذا يتضمن تصفية سيطرة القوى الاجتماعية المتخلفة التي تمثل العهد الاقطاعي والاحتلال الاستعماري.

٣ـ ومتجهة حتماً لبناء المجتمع المدني الذي يضمن حقوق المواطنين، ويصون كرامتهم.

وهذا يتطلب قيام حركة شعبية جديدة، قادرة على

تحقيق هذه المهمات، لأن الأحزاب والقوى القائمة، غير مؤهلة لتحقيق ذلك.

فممن ستتكون هذه الحركة، وضمن اي اطار؟. وبأي برنامج؟.

ان هذه الحركة يجب ان يتوافر فيها ما يلي :

اولا : من حيث البنية، هي حركة الجماهير الواسعة العاملة والكادحة ، لأن هذه الجماهير الواسعة وحدها، ذات المصلحة في الديمقراطية الحقيقية. فهي باتساعها، ليست نخبة ولا قلة، وهي بعملها مصدر الانتاج، واساس قوة المجتمع في كل الميادين. ومن مصلحتها ان تَحكُم ولا تُحكَم، وان تتحرر، فلا تستغل ولا تضطهد، ولا تُقمع. وهي اذا ما نظمت قادرة ان تصنع اساساً لحياة مدنية سليمة.

اما تنظيم هذه الحركة، فيمكن ان يقوم على اساس صيغة جبهة قومية شعبية، تضم الأحزاب والقوى والنقابات والمنظمات والشخصيات الموافقة على برنامجها. وهذا لا يمنع ان تتكون حركة واسعة ضمن اطار هذه الجبهة.

الا ان قيام هذه الجبهة، يجب ان يتضمن أمرين :

الأول : حق كل اتجاه سياسي ان يكوّن حزبه.

الثاني : حق كل حزب ان ينتمي الى الجبهة، اذا اتفق مع القوى المشاركة فيها.

وهذه الجبهة بالتالي ليست حزباً، يطلق عليه اسم

جبهـة. وهـي تكرس القـواسم المشتركـة، ولكنهـا تحـمي حرية الرأي ، وحرية العمل السياسي.

وهذه الجـبـهة من حيث التنظيم قومية، لأنها تعتبر الأمة العـربيـة أمـة واحـدة، وترى الحدود القطرية حدود خريطة استعمارية، وحدود مصالح القوى الحاكمة.

ثانيـا : من حيث البرنامج، ان هذا البرنامج، يقوم على ما يلي :

١ـ ان الوحـدة قضية العرب الأكثر مركزية، وهي قضية الجماهير العـاملة والكادحـة، وكل القـوميين المعنيين بمصير الأمـة، وبمـصـالحـهـا المشتركـة. والقـضية القومية لذلك، يجب ان تكون في رأس برنامج المهمات.

وتتضمن القضية القومية :

أ ـ محـاربـة الامبرياليـة عـامـة، والامبرياليـة الأميركـيـة خـاصـة، لأنها تحـمي حدود التجزئة، وتمنع تحقق الوحدة، وتفـرض الهيـمنة السـياسية والاقتصادية والثقافية، مما يمس الـسـيـادة القـومـيـة في الصـمـيم، ويعـرض وجـود الأمـة للخطر.

ب ـ محاربة الكيان الصهيوني الذي قام في قلب الوطن، فـاغـتـصب أرضـاً عـربيـة، وتحـول الى قـوة تهدد مـا حوله بالاغـتـصـاب والعـدوان، ضمن اطار المخطط الامبريالي ـ الأميركي.

جـ ـ محـاربـة القـوى الرجـعـيـة المرتبطة بالامبرياليـة، المدافـعة عن التخلف والتجزئة.

٢ـ ان الديمقراطية قضية مركزية أخرى للجماهير العربية، لأن تحقيق الوحدة يتطلب انجاز ثورة ديمقراطية عميقة، تحرر ارادة اوسع الجماهير من جهة، وتنهي سيطرة القوى المتخلفة التابعة من جهة اخرى.

٣ـ ان بناء مجتمع الكفاية والعدل، يتطلب اعادة توزيع الثروة لمصلحة هذه الجماهير الواسعة.

وهذا كله يجعل هذا البرنامج قومياً ديمقراطياً شعبياً، ويجعل القضايا الثلاث مترابطة. فهل يَكْفَل هذا تحقيق الديمقراطية؟.

ان الوطن العربي، تتناوبه حالتان متناقضتان : التفتت والتمركز.

وأخذ التفتت اشكالاً مختلفة، منها التشرذم الطائفي، والانقسام المذهبي ، والتشتت الأيديولوجي، وقابلية التقسيم الى دول جديدة، كالدعوة الى قيام دولة البوليساريو، أو تقسيم لبنان وسورية والعراق ومصر. . الخ.

اما التمركز فانه يأخذ اشكالاً عدة، مثل الحزب الواحد، الأيديولوجية الواحدة، الشخصية الواحدة، طغيان جهاز واحد في الدولة كالمخابرات. . الخ. كما يأخذ اشكالاً اخرى، تمتد خارج القطر، كمحاولة قيادة قطر ان تفرض وجودها في محيطها : العراق، والكويت، الجزائر والصحراء ، سورية ولبنان.

وسيزداد التفتت الذي تسنده الشركات المتعددة

الجنسيات، والدول الأجنبية ذات المصالح، والقوى المحلية المستغلة، سواء كانت دولاً او طوائف، او حركات سياسية «دُوْنَ القومية» كالقوات اللبنانية، او «عبرْ القومية» كالحركات الدينية، لأن الوسطاء الاقتصاديين، يخشون الوحدة، ويخافون نمو حركة الانتاج، ولذلك فهم مع المزيد من التجزئة. اما الدول الامبريالية، فانها مع اتجاه كوسموبوليتي (Cosmopolitan) من جهة، يسمح بانسياب السلع والأفكار والأموال، ويفتح الحدود لرأسمال المال المالي والتجاري وللقيم الثقافية الامبريالية. ومن جهة اخرى، فانها مع بنى «دون قومية»، لا تسمح بالاندماج القومي، وباقامة بنى انتاجية، وبناء دولة كبيرة، ومجتمع مدني حديث.

وتقوم البنى الحاكمة، بمقدار ما تسعى الى التمركز الأمني، الى تبني البنى التقليدية، واعطائها دوراً، ضمن اطار النظام القمعي، واستثارة التناقضات للامساك بزمام الجماهير الواسعة.

وبالمقابل فان التمركز سوف يزداد للأسباب التالية :

١ـ لأن تمركز الدولة ضروري لبقائها، وهذا التمركز يتطلب مد شبكات المواصلات، وشبكات الهاتف، وتوسيع دائرة السيطرة الأمنية وبناء جيش قوي نسبياً، ولو للمهمات الداخلية فقط. وكلما قوى هذا الجيش زادت مهماته، وانتقلت من الداخل الى الخارج، كما حصل في العراق وسورية.

٢ـ لأن السيطرة على الأعداد المتزايدة من السكان، يتطلب المزيد من المركزية لضمان الأمن والنظام، وتنظيم السير وضبط الماء والكهرباء وجمع الضرائب، واستثمار هذه الملايين المتزايدة.

٣ـ لأن التحسب للمخاطر الداخلية والخارجية، يتطلب المزيد من المركزية.

٤ـ ولأن التقسيم غير الطبيعي للوطن العربي، والارتباط التاريخي والمصلحي بين كل قطر وسائر الأقطار، يجعل كل قطر مندفعاً الى البحث عن حل مشاكله في القطر الآخر. ورغم ان هذه الحالة تتخذ اشكالاً متعددة، الا انها تقود الى تمركز يتجاوز القطر.

وكل من هاتين الحالتين غير ديمقراطي بطبيعته، لأن التفتت يستند الى التخلف، ويقوم بتجزئة الامكانات، وتقوده عادة قوى تحاول العودة بالتاريخ الى الوراء، حتى لو حاولت ان تبدو ديمقراطية.

اما اتجاه التمركز الذي اشرنا اليه، فغير ديمقراطي، لأن عملية الرسملة التي اشرنا اليها، تلبي حاجات رأس المال، والقوى الاجتماعية ذات المصلحة في ذلك، ولكنها لا تستند الى ارادة الشعب.

ورغم ذلك، فان في التمركز اساس بناء المجتمع المدني، لأن هذا التمركز، حتى الباغي، يضع الأساس المادي لبناء المجتمع المدني. وان كان هذا التمركز لا يعنى بالديمقراطية مباشرة.

والوطن العربي كي يتحول الى مجتمع مدني، يحكمه مواطنون، بحاجة الى التمركز. فكيف يتحقق هذا التمركز، ويكون ديمقراطياً؟.

ان هذا يقتضي بناء القوة الشعبية الديمقراطية، اي قوة الجماهير العاملة والكادحة، لا قوة الملك او الامبراطور او السلطان، ولا النخبة ولا الفئة ولا الزمرة. وهذا التمركز الشعبي ضروري الآن لتجنب التفتيت والتشرذم، ولمنع التمركز من سلوك الطريق السلطاني. وما من حل ديمقراطي الا بهذا التمركز الشعبي، المتمثل بحركة شعبية واسعة، جبهوية وديمقراطية، وببرنامج قومي ديمقراطي شعبي.

وحين ندعو الى بناء هذه الحركة، على اساس هذا البرنامج، فاننا نعلم ان الطريق وعر وان الأعداء كثر. فالسلاطين الصغار والكبار ليسوا مع هذا الخيار، والفئات الحاكمة وقيادات الطوائف والسماسرة والتجار وقيادات الأحزاب والقوى المرتبطة بواقع التجزئة والتخلف، وعملاء القوى الامبريالية، سيقاتلون ضده. ولكن الجماهير اوسع وأقوى، وليس امامها غير خيارها القومي الديمقراطي الشعبي طريقاً الى الانتصار.

وستستفيد قوى الجماهير في معركتها من العوامل التالية:

اولا : التمركز الذي تخلفه السلطة في مركزة قواها وتنظيمها واعدادها.

ثانياً : العلم والتكنولوجيا والثقافة، وكل اشكال التنوير التي تفرضها السلطة في تنمية وعي العاملين المنتجين، واعدادهم لخوض معركة الديمقراطية دون وعي من هذه السلطة.

ثالثا : الصراع الذي تفرضه السلطة الباغية على جماهير الشعب من جهة، وعلى شرائح وفئات اجتماعية من البرجوازية، من جهة اخرى، بسبب البغي والنهب ، في توسيع جبهة القوى العاملة من أجل الديمقراطية، والمعادية للبغي والعدوان.

رابعاً : تحلل المجتمع التقليدي امام السلطة الغاشمة، وعجز السلطة الغاشمة عن حل المشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية المتفاقمة.

ومع ذلك، فان الديمقراطية، لا تُبْنى الا بتعبئة قواها الحقيقة، واعدادها لمعركة الديمقراطية. لأن اكتساب الديمقراطية، سيكون «ثمرة نضال»(٢٢). وهذا النضال يجب ان يكون ديمقراطياً.

وهذا يعني ان علينا ان نضع لقوى الديمقراطية في الوطن العربي برنامجها الديمقراطي، وان نعمق الوعي به، وان نعد القوى ذات المصلحة فيه لتطبيقه.

وستكون معركة الديمقراطية معركة التحرر القومي، فلا ديمقراطية في مجتمع خاضع، ومعركة الوحدة القومية، لأن جماهير الوحدة هي قوى الديمقراطية في المجتمع العربي، ولأن ساحة الوطن العربي، هي ساحة التنمية،

وبالتالي بناء المجتمع المدني.

وعلينا ان نفرق هنا بين المطالبة بالديمقراطية، في ظل انظمة القمع، وبين بناء المجتمع الديمقراطي. ففي ظل انظمة القمع، يجب ان تصبح قضية الديمقراطية قضية اوسع الجماهير، وأن تصير قضية حقوق المواطن قضية كل مواطن، وان تجرم كل الممارسات القمعية التي تقوم بها السلطة. وهو ما لا يحصل حتى الآن، وما يحتاج الى نضال طويل، حتى يصبح قضية عامة. لأن حركة الجماهير ما زالت جنينية، ولأن الأحزاب والقوى السياسية «المعارضة» ما زالت غير مؤهلة لهذه المهمة.

ولو القينا نظرة على ابرز الاتجاهات السياسية، والمدعوة الآن للحوار، وهي ١ـ الاتجاه الماركسي. ٢ـ الاتجاه القومي . ٣ـ الاتجاه الاسلامي، لما وجدناها تيارات ديمقراطية، ولا وجدنا لديها مفاهيم محددة للديمقراطية. ولوجدنا :

١ـ ان التيار الاسلامي مصمم ان يفرض سطوته بقوته. فاذا طَرَح قضية الديمقراطية، فلكي يعزز وضعه. وهو بتكوينه الفكري والسياسي، وممارساته السياسية والاجتماعية لا يعنى بالديمقراطية التي تعني حرية الفكر والعقيدة والممارسة، وبناء المجتمع المدني.

٢ـ الاتجاه القومي، وهو معني بقضية الوحدة اساساً، ولم يفرز اتجاهات ديمقراطية حتى الآن.

٣ـ الاتجاه الماركسي، وهو ما زال لم يتخلص من

الأفكار التي دعته الى تأييد انظمة سقطت او تسقط، يراها هو بحكم تأييده لسياسة التجديد والبناء انظمة قمعية، وما زال هذا الاتجاه لا يحدد ماذا يعني بالديمقراطية.

ورغم العودة الخجول والبطيئة لبعض دعوات الديمقراطية، منذ بداية الثمانينيات، فان هذه العودة ظلت دعوات مثقفين معزولة واصلاحية، ولم تدخل عالم حركة الجماهير، ولا ارتبطت بالدعوة للتغيير العميق والشامل.

ومما تجدر ملاحظته، ان دعوات الديمقراطية تلك ارتبطت بما يلي :

١ـ قبول التعايش علناً او ضمناً مع أنظمة التجزئة والتبعية، والتخلي عن الأساليب النضالية في المواجهة، والتحول الى المطالبة والمناشدة.

٢ـ التحول من الدعوة الى الوحدة الشاملة، لدى بعض القوميين، الى الدعوة للاتحاد الطوعي القائم على قناعة الأنظمة.

٣ـ التحول من الدعوة للاشتراكية، لدى بعض الاشتراكيين والماركسيين، ومن الدعوة الى انتزاع السلطة انتزاعاً، الى الدعوة للتحول الديمقراطي السلمي، والقبول بالانتخابات البرلمانية، ضمن اطار الأنظمة القائمة.

٤ـ التحول من الدعوة لتحرير فلسطين، ومحاربة الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، الى قبول التسوية السياسية على اساس القرار ٢٤٢، بالنسبة لمعظم الأنظمة

العربية، واغلب الأحزاب والقوى السياسية، والى تغييب الموقف من محاربة الامبريالية، والاكتفاء بطرحه لفظياً، بالنسبة للقطاع الأوسع من الامة والأحزاب والقوى السياسية. وهو ما انتج مفاوضات مدريد الراهنة.

وبالتالي، فان الدعوة للديمقراطية، لا تتم من قوى الديمقراطية الحقيقية، ولا على اساس ديمقراطي، بل ضمن اطار تراجع قومي سياسي اجتماعي شامل. فأية دعوة للديمقراطية تلك؟.

اننا، ونحن ندين كل اشكال القمع، وندعو للحرية والديمقراطية لكل المواطنين العرب، ونطالب بحرية الرأي والمعتقد، وحق التنظيم، وحرمة المسكن، وحق المشاركة السياسية لكل بالغ، نرى ان المطالبة بالديمقراطية ليست شرعة المستسلمين، بل شرعة المدافعين عن الوطن والكرامة القومية، والعاملين من أجل تحرير الشعب، واطلاق ارادته، وبالتالي فان ديمقراطية النخب العاملة مع الشركات المتعددة الجنسيات، والباحثة عن دور لدى صانع القرار من السلاطين ، ليست الديمقراطية التي نبحث عنها، لأنها لا تقود الى تحرير عامة الشعب، ولا ترفع العسف عن رقاب المواطنين.

وعليه فان برنامج المطالبة بالديمقراطية، يجب ان يصبح برنامج اوسع الجماهير، وألا يقتصر على النخب المدنية، والمراتب الحزبية. ولهذا البرنامج هدفان :

الأول : الاسهام في تعرية الدولة القمعية، وفي تفكيك

البنى المتخلفة التي تمنع التطور او تحد منه.

والثاني : اعداد قوى الشعب الواسعة للممارسة الديمقراطية.

وكلما ضعفت الأنظمة القائمة، نتيجة ازماتها، يجب ان تتعزز قوة القوى الديمقراطية، وان يتسع تنظيمها لجماهير اوسع، وان يتعمق الوعي الديمقراطي في صفوفها. وبذلك تضعف قوى القمع بانتظام رغم التعرجات، وتتعزز القوى الديمقراطية، بانتظام رغم التعرجات ايضاً، حتى تسقط قوى القمع، وتقوم سلطة الشعب الديمقراطية.

ان المعركة طويلة ، ولكن قوى الديمقراطية، يجب ان تبنى اساساً خارج السلطة، لتستطيع ان تظل ديمقراطية، عندما تصل الحكم. ولا ديمقراطية، ان لم تكن قوتها الجماهيرية الواسعة من العاملين المنتجين.

وبناء السلطة الديمقراطية، يتطلب بناء قوتها، وبلورة وعيها وبرامجها. وهذه العملية ليست عملية دعاوية، ولا عملية مناورة سياسية عاجزة.

وبناء هذه السلطة الديمقراطية، يواجه مشكلتين مترابطتين:

الأولى : قوة القوى المتسلطة، سواء بقوتها الذاتية، أو بمساندتها من الخارج.

والثاني : ضعف قوى الجماهير المعبأة والمنظمة.

وخيارنا ان تعبأ الجماهير الواسعة للانتصار في معركتها؛

معركة الديمقراطية.

ولكننا، ونحن ندعو الجماهير، الى خوض معركة الديمقراطية، اين موقع الدعوة لممارسة الحياة النيابية (البرلمانية) من ذلك(٢٣). ومن الواضح ان سبب طرح هذا السؤال، يعود الى كون هذه الدعوة تحتل المكانة الأبرز، من بين الدعوات لممارسة الديمقراطية الان. ومع أنها غابت، وسُخِّفت، خلال العقود الأربعة الماضية، الا انها تعود الآن. وكأننا عدنا الى الثلاثينيات.

فلماذا حدث ذلك ؟

هنالك،من وجهة نظرنا، ثلاثة أسباب :

الأول : هزيمة القوى الانقلابية والبلانكية العربية، وانهيار التجربة العملية لدولة دكتاتورية البروليتاريا عالميا. وبذلك خسر الانقلابيون ودعاة انتزاع السلطة جولتهم، فعادوا الى الفكرة التي غيبوها، والشعار الذي سخفوه. وان كانت هذه العودة، لا تعني التخلي عن افكارهم الحقيقية، والاستعداد للبحث عن بدائل. وما دام هنالك بديل جاهز، فلماذا لا يستخدمونه، وهم يخسرون معاركهم؟.

الثاني : تأزم انظمة القمع السائدة، وقيام أجنحة فيها، وقوى في ظلها، تسعى للمشاركة في السلطة، لاتساع قاعدة ذوي المصالح، ولبروز قوى جديدة في كل نظام، ولاستحالة استمرار التمركز التقليدي شبه البدوي، في ظل قيام مجتمع مدن، مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الثالث : محاولة القوى الرأسمالية العالمية، اضعاف تمركز الدولة التقليدية، لاضعاف دور الدولة السياسي والاجتماعي، ولزيادة دور البنى الطائفية والاثنية والمحلية، ولتيسير دور الاقتصاد الرأسمالي والثقافة الامبريالية في هذه البلدان.

ان هذه العوامل، تدفع الآن، وستدفع اكثر في المستقبل، وخاصة القريب، نحو اشكال من المشاركة السياسية. وهدف ذلك :

١ـ اضعاف دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

٢ـ زيادة مشاركة النخب والوجاهات في السلطة، لاحباط التراكمات الثورية في المجتمع، ولتخفيف درجة التمركز في «الدول النامية»، ولعقلنة «الدولة السلطانية» المأزومة، والمهددة بالانفجارات الكبرى.

ولذلك يزداد الاتجاه نحو تكريس الحياة النيابية بأشكال مختلفة.

ولكن هذا الاتجاه لا يغير طبيعة الدولة، ولا يجعل المجلس النيابي اساس السلطة، كما هي الحال في بريطانيا. وتظل السلطة، هي السلطة، مع انتخابات تجري بين مرحلة وأخرى. ولم تثبت هذه التجربة، انها حولت قطراً الى الحياة الديمقراطية، في الوطن العربي، منذ نشوء الدول الغربية. وعلى النقيض من ذلك، فان هذه التجربة، تعرضت لثورات، كما في مصر والعراق وسورية،

ولحروب أهلية كما في لبنان. وحين عادت مجدداً، كما في مصر، عادت مشوهة ومقزمة.

فهل يعني ذلك رفض هذه التجربة؟.

ان الاجابة على هذا السؤال، تتطلب التأكيد على حقيقتين :

الأول : ان ولادة التجربة النيابية في العالم، تستحق كل احترام. لأن هذه الولادة عبرت عن رفض الحكم المطلق، وأسقطت سيطرة السلطة الملكية المطلقة، وفتحت عهداً جديداً، يجعل الحكم دستوريا، ويسمح بتداول السلطة، ولو في حدود.

ولكن هذه التجربة، ورغم انجازاتها الكبرى، في الدول الصناعية المتقدمة، فانها ما زالت تجربة حكم البرجوازية، الطبقة الأكثر استغلالاً لجماهير العاملين والكادحين. ورغم التطور الاقتصادي الذي حدث في الدول الصناعية الأكثر تقدماً، مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان، فان العمال وفئات الشعب الأخرى، لم يستطيعوا ان يكسبوا الانتخابات، وان يصبحوا السلطة، وما زال الحكم حكم الأقلية البرجوازية.

الثانية : ان المجتمعات المتخلفة، ما زالت اعجز من ان تمارس هذه التجربة، لأن قواها الحاكمة، ضد المشاركة الشعبية، ولأن برجوازيتها في الأغلب تعتمد على التسويق، لا على الانتاج، وحيث يزداد اعتمادها على الانتاج، كما في الهند تزداد ديمقراطية. ولأن مراكز

الانتاج والنخب والعمال والفلاحين والأحزاب والقوى السياسية، ما زالت اضعف من ان تفرض المشاركة.

ومع ذلك، فان المطالبة بالانتخابات، تتضمن رفض الحكم المطلق، وحق الشعب بالمشاركة. وهذه المطالبة ضرورية لتأكيد رفض مبدأ السلطة المطلقة، ولتكريس حق الشعب بالمشاركة.

الا ان هذا وذاك، لا يكفيان لتحقيق الديمقراطية، حتى بمعناها البرجوازي. ولهذا، فان المطالبة بتكريس مبدأ الحياة النيابية يجب ان يقترن بالتالي:

اولا : ضرورة ارتباط ذلك بمبدأ قيام السلطة الدستورية، وضرورة مشاركة الشعب مشاركة فعلية في تقرير كل اموره. لتكون للسلطة شرعيتها الشعبية، لا الشرعية الوراثية، او القائمة على «التفويض الالهي»، او الاغتصاب المألوف.

ثالثاً : ضرورة تكريس حقوق المواطنة كاملة، بلا حدود ولا تحفظات، واخضاع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية.

ثالثا : ضرورة تكريس استقلال القضاء.

رابعاً : ضرورة حماية ذلك كله، بوجود نقابات ومنظمات شعبية ديمقراطية حقيقية، وبلديات ديمقراطية حقيقية، ومؤتمرات شعبية في الأحياء والقرى، تمثل اوسع قطاعات الرأي العام، وتمارس دورها في تجسيد الارادة الشعبية، والدفاع عنها.

وعليه، فان المطلوب، بالنسبة لدعوات الديمقراطية النيابية ليس رفضها، بل الدفع بها الى الأمام قدماً، والى التوسع، والى التعمق لتصبح الديمقراطية الشعبية.

ان رفض صيغة الدعوة الى المجالس النيابية، يكرس السلطة المطلقة، ويترك الأنظمة طليقة اليد في سياساتها.

ولهذا، فان المضي بهذه الدعوة قدماً، هو الذي يحرم «دول السلاطين» من استثمارها، ويمنع النخب من تحويلها الى مشاريع يوظفها الحاكمون. وكلما اصبحت هذه الدعوة شعبية، كلما نقلت السلطة من الحاكم الفرد ـ السلطان الى طبقة ـ البرجوازية، ومن الطبقة الى الجماهير ـ الشعب.

ان تقييد السلاطين الوارثين او الغاصبين، او حتى المُنْتَخَبين، هو بداية تحويلهم الى رموز، مثل ملكة بريطانيا، ومن ثم الى اسقاطهم، ليحكم الشعب كله، والتمثيل هو بداية تبادل السلطة وتوسيعها، عن طريق حكم الشعب لنفسه بنفسه.

هل نحن مضطرون لسلوك هذا الطريق؟.

ان البشرية لم تنهج طريقاً اخر رغم بدء الديمقراطية، من تجربة الديمقراطية المباشرة. وعلينا ان نعمل ضمن اطار التاريخ، وان نحاول التقدم بسرعة على طريق الخيار الديمقراطي الشعبي، لأنه الخيار الوحيد اللائق ببني الانسان.

واذا كان الخيار النيابي، قد احتاج لكل هذه القرون من النضال، ليعم اجزاء محدودة من العالم، فكم سيحتاج هذا

الخيار في العالم كله؟. وكم سيحتاج الانتقال الى الديمقراطية المباشرة؟

اخيراً . . ان البشرية ، تناضل في سبيل الديمقراطية، منذ وجدت هذه الكلمة «Democracy» على الأقل. ومنذ ذلك الحين اختلفت الظروف، وحدثت تطورات وتحولات، وتطورت المفاهيم عبر التناقض والتكامل. ومع ذلك، فما زالت الديمقراطية قضية، وما زالت مطلباً، يتسع دعاته والمؤمنون به، وتزداد الحاجة اليه.

وهناك المطامح والواقع، الثبات والتجديد، الاضطهاد والعدالة، حكم الفرد وحكم الشعب. وهناك الديمقراطية واختلاف مفاهيمها في كل عصر وفي العصر الواحد. وهناك الديمقراطية التي يحترمها دعاتها، ويحتقرها اخرون. ولذلك قال اوربان، سكرتير الحزب الشيوعي في هامبورغ، بعد انتفاضة العمال الشيوعيين، ضد الجمهورية البرجوازية ـ الديمقراطية سنة ١٩٣٢ : «ستقول الجماهير معنا : من الأحسن ان نحترق بنار الثورة، على ان نموت فوق مزبلة الديمقراطية»(٢٤). ورغم ذلك، ففي العالم من لا يزال يناضل، لا ليحترق بنيران الثورة بل ليموت على هذه المزبلة!. وما زالت الثورة ضرورية للديمقراطية، والديمقراطية ضرورية للتغيير والتحديث، وما زال الصراع من أجل الديمقراطية في العالم في بدايته. اما في الوطن العربي، فما زالت الديمقراطية مجرد تعبيرات مشوشة، يطلقها طامحون

للسلطة، وحكام يضطهدون شعوبهم، ومناضلون لم يحددوا معناها، وخبراء يريدون دوراً على هامش السلطان. اما قوى الانتاج الحقيقية، وهي قوى الديمقراطية الحقيقية، فما زالت لم تبدأ معركة الديمقراطية بعد.

ولكن قوى الانتاج، التي تعاني كابوس القمع، وتحرم من الضروريات، والتي تتحمل اعباء ظلم القوى الحاكمة ونهبها، وشراسة سياساتها، تتململ الآن. وقد انفجرت هنا وهناك، وستنفجر اليوم وغداً. وسيولد من هذا الصراع المتفاقم برنامجها الديمقراطي الذي لا تمثله الأحزاب والقوى السياسية القائمة.

الهوامش

١ـ فاسيليف : تاريخ العربية السعودية. دار التقدم ـ موسكو ١٩٨٦.

٢ـ كان العراق في حرب ١٩٨٠ـ١٩٨٨ مع ايران، الدولة العربية الوحيدة التي خاضت حرباً كبرى مع قوة مهمة، ولم تخسرها. ولكنها حرب ليست مع العدو الصهيوني، ولا الامبريالية الأميركية مباشرة.

٣ـ د. رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩، ص ٢٩ـ٣٠.

٤ـ د. سعدالدين ابراهيم (منسق)، المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ٣٣٢ـ٣٣٣.

٥ـ د. سعدالدين ابراهيم : المرجع السابق، ص ٣٣٠ـ٣٣٦.

٦ـ د. سعدالدين ابراهيم : المرجع السابق، ص ٣٣٧.

ود. عبدالمنعم سعيد : العرب ودول الجوار الجغرافي ـ مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٧ـ د. سعدالدين ابراهيم : المرجع السابق، ص ٣٣٧.

٨ـ د. سعدالدين ابراهيم : المرجع السابق، ص ٣٣٧.

٩ـ د. سعدالدين ابراهيم : المرجع السابق ٣٣٤ـ٣٣٠.

١٠ـ Shella Harden (Ed) : Small Is Dangerous.

St. Martins Press. New york; 1985 .

١١ـ Shella Harden : Ibid. P.P. 5

١٢ـ Shella Harden : Ibid. P.P. 35-44.

١٣ـ د. أحمد يوسف أحمد : الصراعات العربية ـ العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤ـ بونابرتيـة : نسبة الى نابليون بونابرت الأول (١٧٦٩ـ١٨٢١)
١٥ـ عـبدالله العروي : مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء، ١٩٨٣، ص ١٦٨.
١٦ـ ناجي علوش : العـقـلانيـة العـربيـة في الممارسة العملية. مجلة الوحدة.
١٧ـ Roger Scruton : A Dictionary of Political Thouht; Pan Reference. P.P. 41 .
والبلانكية نسبة الى لويس بلانكي (١٨٠٥ـ١٨٨١) الذي كان يؤمن بالثـورة عن طريق الانقلاب، ويمارس ذلك.
١٨ـ نسبة الى بسمارك (١٨١٥ـ١٨٩٨) محقق وحـدة المانيـا بالقـوة العسكرية.
١٩ـ نسبة الى نابليون (١٧٦٩ـ١٨٢١)، الذي قـاد الانقـلاب في فرنسا، وحكم حتى سنة ١٨١٤.
٢٠ـ د. عفاف لطفي السيد ـ تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ـ١٩٣٦. المركـز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١.
٢١ـ د. رمـزي زكي : هل انتـهت قـيادة اميركا للمنظومة الرأسمالية العالمية. المستقبل العربي، العدد ١٣٨، ٨/ ١٩٩٠، ص ٤.
٢٢ـ اسماعـيل صبري عـبـدالله : مـسـتقبل الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي العدد ١٣٧ ـ ٧/ ١٩٩٠، ص ٤ـ١٤.
٢٣ـ ارتور روزنـبـــرج : الديمـقراطيـــة الأوروبيـــة بين ١٨٤٥ و١٨٣٣، ترجمة مـيـشـيل كـيلو، يقـول : اعـتاد الناس فهم الدولة الديمـقـراطيـة كـدولة برجـوازية تحكم بطريقـة الاقتراع العام، ص ١١.
٢٤ـ ارتور روزنبرغ : الديمـقـراطية الأوروبية بين (١٨٤٥ـ١٩٣٣) ترجمة ميشيل كيلو، ص ١١.

الفصل الثاني

حول مفهوم الديمقراطية

١ـ مدخل :

يكثر حديث الديمقراطية في هذه الأيام، وتلهج به الألسن، وتتناوله الصحف ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة، كما لم يحدث من قبل.

ونستطيع ان نقول : ان ذلك ارتبط، او ترافق مع انهيار الاتحاد السوفياتي، والدول الاشتراكية في اوروبة الشرقية، وبروز وحدانية الهيمنة الأميركية في العالم، وبدء تطبيق السياسة الاميركية الجديدة : الحكم المحلي ضد الحكومة القومية(١).

فعن أية ديمقراطية يجري الحديث ؟!.

ان هذا يتطلب منا ان نحدد مفهوم الديمقراطية، وأن نحاول رسم التخوم بين شكل من الديمقراطية وآخر، حتى لا تضيع الديمقراطية، ونضيع نحن في مزالق الأوهام، وعثرات الألاعيب السياسية والأيديولوجية.

٢ـ الديمقراطية : محاولة تعريف :

عن اية ديمقراطية نتحدث اذن؟ . . !

ان اختلاف المراحل التي مر بها هذا المصطلح، واختلاف الدعاة، وتعدد أهداف الداعين، واختلاط الدعوات، جعل الكلمة التي تتردد على كل لسان، تبدو غامضة، وبعيدة عن الفهم.

فاذا ما رحنا نستجلي معنى كلمة ديمقراطية، في بعض المراجع، قادتنا هذه المراجع، الى تلمس هذا الغموض

والاختلاط.

وسنضرب ثلاثة أمثلة :

الأول : تعريف الديمقراطية في قاموس السياسة، الصادر عن دار بنغوين[٢].

والثاني : تعريف الديمقراطية ، في كتاب «دراسة في النظرية السياسية» للأستاذ B. K. GOKHALE[٣]

والثالث . تعريف ارثر كيش في كتابه : «مساهمة في مشكلات التفسير الماركسي للديمقراطية»[٤].

وفي قاموس السياسة، نجد للديمقراطية التعريف التالي:

«ان الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديراً (Valued) والأكثر غموضاً، من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر.

فالأنظمة السياسية المتعارضة (Divesrse) اختلاف الأنظمة في الولايات المتحدة، والأنظمة المختلفة ذات الحزب الواحد في افريقيا، وانظمة اوروبة الشيوعية، كلها تصف نفسها بأنها ديمقراطية». ويضيف الكاتب عن هذا الغموض ان اليونسكو عندما عقدت مؤتمرها عن الديمقراطية، سنة ١٩٥٠، حضرته اكثر من خمسين دولة، مختلفة كل الاختلاف في انظمتها السياسية : «وأصرت كلها انها كانت (وأحياناً أنها وحدها كانت) ديمقراطية»[٥].

ويعود الكاتب، بعد هذه المقدمة المشوشة، ليذكر التالي: «ان الكلمة اليونانية القديمة «ديمقراطية» تعني

الحكم بواسطة «الديموس The demos» التي يمكن ان تترجم، إما «الشعب «The People». أو العامة «The Mob» حسب توجه المرء الأيديولوجي».

ويضيف الكاتب «ان الديمقراطية في ذاتها تعنى اكثر قليلاً من ان السلطة السياسية، وبمعنى عام، هي في ايدي البالغين من السكان في النهاية (Ultimately) ، وأن ما من فئة صغيرة لها الحق ان تحكم»(٦).

وعليه، فان هذا المقطع قد أزال اللبس الذي طرحته المقدمة السابقة عليه بقوة.

فاذا ما رجعنا الى B. K. GOKHALE ، وجدناه، يشدد على غموض معنى الديمقراطية وتعريفها، كما فعل الكاتب السابق، ولكن بطريقة اكثر تفصيلاً، لأنه يكتب دراسة، ولا يكتب مادة لقاموس موجز، كما فعل صاحب التعريف السابق.

يقول : الأستاذ (Go KHALE) :

«ان كلمة الديمقراطية معروفة للكل. ولكن قد لا يستطيع أحد ان يُعرِّف الديمقراطية بجملة أو اثنتين. هنا يوجد مصطلح، يبدو في الظاهر من السهل ان يفهم، ولكنه في الواقع من الصعب جداً ان يُعرَّف، وان يفسر بوضوح وشمول».

ويرى جوخال : «ان الديمقراطية تصور (مفهوم) متعدد الرؤوس، ومركب من عوامل عدة، وبالتحديد :

مُثُل سياسية، وقوى اقتصادية واجتماعية، ومبادىء أخلاقية، وطريقة حكم، وطريقة حياة»(٧).

ويعود جوخال، الى تعريف C. D. Burns في كتابه «الديمقراطية» الصادر سنة ١٩٣٥، لكي يؤكد هذا التشوش، فينقل عن Burns قوله : «الديمقراطية كلمة بمعان مختلفة، وبشيء من التلوين العاطفي، انها ليست رمزاً من رموز الجبر، ولكنها راية او نداء النفير لدى بعض، ولدى آخرين مجرد ميثولوجيا عتيقة (Obsolete) لها علاقة غير مرغوبة بالرأسمالية والامبريالية»(٨).

ويمضي جوخال، بعد ذلك، ليحدد معنى كلمة ديمقراطية باليونانية، وكيف كانت تعني «مشاركة كل الشعب في حكم المدينة ـ الدولة»(٩).

ويورد جوخال بعد ذلك تعريف ابراهيم لنكولن : «الديمقراطية حكم الشعب، بواسطة الشعب، لمصلحة الشعب»(١٠). وهو كلام أخذه لنكولن عن رجل الدولة الأثيني كليون(١١).

وينقل ارثر كيش ما كتبه غيزو، سنة ١٨٤٩ عن الديمقراطية، يقول غيزو : «ان الفوضى الراهنة، تكمن في كلمة واحدة، الديمقراطية. فكل حزب يشير اليها، ويحاول امتلاكها، وكأنها الطلَّسم. الملكيون يقولون :

ان ملكيتنا هي ملَكية ديمقراطية.. ويقول الجمهوريون: ان الجمهورية هي ديمقراطية الحكم الذاتي.. ويريد الاشتراكيون والشيوعيون والعناصر

التخريبية من الجمهورية ان تكون نقية ومطلقة..

ويضيف :

«ان سلطان كلمة الديمقراطية، لهو من القوة بحيث ان أية حكومة، وأي حزب لا يمكنهما تصور امكانية بقائهما، بدون كتابة هذه الكلمة على رايتهما»(١٢).

وهكذا نجد في كل التعريفات السابقة تشديداً على ابراز الغموض الذي يحيط بمصطلح الديمقراطية.

ومثل هذا التشديد على الغموض، يجعل كلمة الديمقراطية، المحببة الى النفوس، والحافزة على النضال، تبدو بعيدة عن فهم المأخوذين بها، والباحثين عنها. فهل نستطيع ان نقول ان هذا التشديد على الغموض كان مقصوداً، وان الهدف منه خلق هوة بين الديمقراطية والعامّة؟..!

ربما كان هنالك شيء من ذلك. إلاّ أن هنالك أسباباً أخرى، منها :

١ـ اختلاف الدعاة والدعوات للديمقراطية، خلال تاريخها الطويل.

٢ـ تشديد كل داعٍ أو دعوة على جانب دون الآخر(١٣).

٣ـ محاولات قوى سياسية ادعاء الديمقراطية، واصطناع قيم ومواقف باسمها، لا تمت اليها بصلة.

تعدد وجهات النظر، حول الديمقراطية، وقضاياها الأساسية، مثل الارادة العامة، والانتخاب والتمثيل وطبيعة السلطة.. الخ.

الاّ أن كل الغـمـوض المشـار اليه آنفاً، وكل الالتباسات الـتـي خـلـقـتـهـا التطورات التـاريخيـة والدعـوات والدعـاة والمذاهب الفلسـفـيـة والاجـتماعية، لا تستطيع ان تخفي ان مـصطلح الديمـقـراطيـة، يعني حكم الشعب نفسه بنفسه ولمصلحته.

وهـذا هـو المـفـهـوم الذي يحمله المصطلح، والذي أراده واضعوه.

والمـصـطـلح بهذا المعنى واضح تماماً، فـالشـعب الذي ضـاق بحكم الأباطرة والقـيـاصرة والأمـراء ورجال الدين، يريد نهاية لكل ذلك، ويريد بالاضـافـة الى ذلك ان يحكم نفـسـه بنفسه، وأن يجعل الحكم أداة لتحقيق مصالحه، بعد قـرون وقرون من الاضطهاد.

وعليـه، فـان الديمقراطية هي حكم الشعب، أي حكم العـامـة لا الأباطرة ولا القـيـاصرة، ولا رجال الدين، وهو الحكم الذي يعبر عن ارادة الشعب، ويخدم مصالحه.

والديمـقـراطية، بهذا المعنى واضحة، كل الوضوح، ولا تسـتطيع كل الاخـتـلافات أن تعقِّدَها؛ أو أن تخفي معناها الحقيقي.

٣ـ نشاة الديمقراطية :

والديمـقـراطية بهذا المعنى ثمرة نضال طويل، من أجل الـعـدالـة والمـسـاواة والحـريـة، وفي سـبـيـل التـخلص من الطغـيـان، واقامة حكم الشعب، أي حكم العامة، مقابل

حكم الأباطرة والقياصرة والأمراء والنبلاء.. الخ.

كيف بدأت؟ أين نشأت؟(١٤)

ان الاجابة على ذلك ترتبط بدراسة تاريخ تطور المجتمعات، وتطور النظم السياسية. ودراسة ذلك تبين لنا أن المجتمعات مرت بمراحل أساسية أربع :

الأولى : مرحلة الحكم الذي تحكمه عادات وتقاليد، ولكن دون قانون محدد ومعروف.

الثانية : مرحلة الحكم، حسب قانون، وقد احتاج هذا الى قرون من التطور. ويمكن ان يعتبر قانون حمورابي من أول هذه القوانين. ثم تلا ذلك قوانين أخرى في أثينا، سنة ٦٢٠، ق. م، وفي روما، سنة ٤٥٠، ق. م(١٥).

ولكن هذا لا يعني ان الحكم القانون، قد ساد، وأن العسف، قد انتهى، لأن ذلك لم يحدث حتى الآن.

الثالثة : مرحلة البحث عن صِيَغ حكم عادلة. وهناك من يرى في هذا المجال ان القرآن دستور فريد، وأنه قدّم صيغة حكم عادلة(١٦).

ويمكن ان نذكر هنا أيضاً ان الماجنا كارتا، سنة ١٢١٥، كانت : «اول وثيقة في اوروبة، تحد من الاستبداد»(١٧).

ورغم ذلك، فان الاستبداد لم يتوقف، واستمر الطغيان، في الوطن العربي والعالم، رغم الصيغة التي قدمها القرآن، ورغم قيام دول اسلامية، بعد الخلافة

الراشدة.

الرابعة : مرحلة قيام النظام الديمقراطي الأوروبي الذي قام على أساس سيادة الشعب، واعتبار الشعب وحده مصدر السلطات.

من أين جاء هذا النظام؟. وكيف تطور؟..

وقد : «تشكل هذا النمط الديمقراطي في قلب المنظومة الارستقراطية والملكية التي كانت تسود في اوروبة، قبل الثورة الفرنسية، والتي يسميها الفرنسيون النظام القديم»(١٨).

وقد احتاج الأمر الى تسعة قرون من التطور في القوى الانتاجية والقيم الاجتماعية «أفضى في النهاية الى المنظومة الديمقراطية ـ الرأسمالية»(١٩).

ورغم هذا التطور الطويل، فان هذه «المنظومة الجديدة» لم تتقدم حتى القرن الثامن عشر، الا في انكلترا. «ولم تتعمم في كل الغرب، الا بعد الثورتين الأميركية والفرنسية»(٢٠).

وقد أتمت انكلترا في بداية القرن الثامن عشر بناء المؤسسات السياسية للديمقراطية. ولكن سائر اوروبة، كان ما زال خاضعاً لحكم الملوك والنبلاء.

وفي هذا الوقت أطلقت ثورة كرومويل ثورة ثقافية عظمى، تطورت فيها فكرة وجود مجتمع دون نبلاء وملوك(٢١).. وما لبثت هذه الايديولوجيا الجديدة ان صارت لها «قوة اجتذاب هائلة» في اوروبة كلها(٢٢).

وجـــاءت الثـورتـــان : الأمـيـركـيـــة (١٨٦٥ـ١٨٧٣) والفرنسية (١٧٨٩ـ١٧٩٤)، لتسنـــد هـذه الايديولوجيا بقوة اعلامية هائلة(٢٣).

ولم يحقـق هـذا الـنـمـط انـتـصـاره الشـامل، في اوروبة الغـربيـة، والولايات المتحدة الأميركية، الاّ بعد ١٨٧٠(٢٤).

وهذا النمط الديمـقراطي اوروبي غربي(٢٥)، حتى لو تمثل كل التـجـربة البشرية. فـالكلمة، كما بينا يونانية. والتجربة التي بدأت بالحكم الشعبي المباشر في أثينا، اكتسبت معناها الحـديث، من تجـارب بريطانيـا وفـرنسـا والولايات المتحدة الأميركية.

ومـا زالت حكومـات أوروبة الغـربيـة والولايات المتحدة الأمـيركـيـة، تطرح هذا النمط، بديلاً لكل أشكال السلطة الـقـائمـة. وقـد خـاضـت هذه الحكومـات المعـركـة ضـد الشـيـوعـيـة، باسم هذا النمط، وهي تخوض اليـوم معركة تعميم هذا النمط نظرياً، في العالم كله.

إلاّ أن هذا النمط، لم يعم المسـتـعـمـرات التي احـتلتها فـرنسـا وبريطانيـا والولايات المتـحـدة الأميركـية، منذ نهاية القـرن الثـامن عشر وبداية القـرن التـاسع عشر. ولا ازدهر في البلدان التابعة وشبه التابعة، بعد الحرب العالمية الثانية. ومـا زالت اميركـا اللاتينيـة، وآسـيـا وافـريقيا، خارج اطار هذا النمط حتى اليوم.

لقـد نشأ هذا النمط في الغرب، وظل محصوراً فيه، حتى الآن.

ويدور نقاش الآن، حول امكانية انتقال هذا النمط الى بلاد العالم الثالث. وكان من رأي الأكاديمي الليبرالي، روبرت داهل (R. DAHL) من جامعة ييل، في تعليق له حول سياسة الولايات المتحدة الأميركية، نحو اميركا الوسطى : «ان كثيراً من الجدل، حول اميركا الوسطى، بُني على ما يبدو بشكل متزايد على افتراض خاطىء: في ان الأنظمة غير الديمقراطية في الاقليم، يمكن ان تحول الى ديموقراطيات، بفضل المساعدة والتوجيه والتدخل الأميركي.. ولكن الحقيقة ان هذه البلدان، من غير المحتمل ان تنشىء مؤسسات ديمقراطية مستقرة الى أمد طويل سيأتي. وأنها لحقيقة، وربما كانت احياناً مأساوية، ان الظروف الأكثر ملائمة لتطوير الديموقراطية وصيانتها لا تتوافر في معظم انحاء العالم، وفي احسن الأحوال، فانها موجودة وجوداً ضعيفاً».

ويقول هاورد ويردا (H. WAIRDA) : «أشك في أن الديمقراطية على النمط الأميركي، يمكن ان تصدر».

ورغم أن الكثير من الأمم التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، كان معظمها يمتلك دساتير ديمقراطية، «فان الديمقراطية عجزت عن ان تتثبت».

ويقول الذين يردون على هذا الرأي، بأن هنالك تسعاً وثلاثين دولة حرة، خارج اطار الديمقراطيات الغربية. ومن هذه الدول سبع في اميركا اللاتينية، واثنتا عشرة في الكاريبي، واربع عشرة دولة في آسيا والهادي ، وثلاث في

افـريقيا، وواحدة في الشرق الأوسط(٢٥).

٤ـ النظام الديمقراطي .

ولقد انتجت هذه الديمقراطية نظاماً، بات معروفاً، قام على ما يلي(٢٦).

اولاً : إسـقـاط الأباطرة والقـيـاصرة والأمراء المستبدين، الذين يرفـضـون حكم الشـعب. ولذلك صارت الملكية في بريطانيـا «ملكيـة مراسم»، وانتهت في فرنسا تماماً، وحيث بقـيت بقـيت ملكيـة مـقـيـدة، تملك ولا تحكم: ولم يظهر انقلابيون، يحتكرون السلطة باسم الشعب.

ثانيـاً : اقـامـة نظام جمهـوري، حـيث سقطت الملكية، ينتـخب فـيـه الرئيس مـباشرة، من الشعب، ولمدة محددة، ويخضع للقـانون، بدلاً من حكم العائلات الوراثي.

ثالثـاً : اقـرار مـبـدأ الاقتراع العـام، والتـعـدد الحزبي، وتولي السلطة، نتـيـجـة الفـوز في الاقتراع العـام؛ وبالتـالي تداول السلطة.

رابـعـاً : اقـرار مـبـدأ الـفـصـل بـين الـسـلـطـات، واعـتبارالسلطة التشريعية ، هي الأساس، لأنها تنتخب من الشـعب مباشرة، وتكريس استقلال القضاء.

خامساً : اقرار مبدأ المساواة أمام القانون.

سادساً : اقرار مبدأ الحكم ، حسب القانون.

وهـذا كـله تطور كـبير، اذا مـا قـيس بوضع السلطة ايام لـويـس الـرابـع عشر، أو نابليـون الأول والثـالث، وبكل

الأنظمة الاستبدادية، أمس واليوم.

ولكن هل يعني ذلك ان حكم الشعب قد تحقق تماماً..؟ وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية.. الخ..!

إن الأمر ليس على هذا المستوى من البساطة. لأن التطور الذي حدث، وأسقط الحكم الفردي الوراثي، أقام حكم أقلية جديدة، هي الأقلية المتمولة التي استعانت بنقمة العامة على الحكم المستبد، لتقيم سلطتها.

نحن اذن امام حكم أقلية(٢٧). ولكنها أقلية مختلفة عن أية أقلية سابقة، وهي تتسم بأمرين رئيسين:

الأول: أنها تدير عملية انتاج كبرى، تستوعب ملايين الملايين من البشر، وتنتج فوائض هائلة، وتسهم في التقدم الاقتصادي والعلمي والثقافي والعسكري. وبالتالي، فهي ليست أقلية معطلة لعملية الانتاج والتقدم، ولا هي أقلية نهابة، دون ان يكون لها دور في الانتاج، كما كان الأمر في عصور الفئات الحاكمة السابقة.

الثاني: أنها «تقر للناس بأنهم أحرار، وأنهم متساوون أمام القانون، وأصحاب حقوق طبيعية في حرية العقيدة والرأي والنشر، وأن لهم جميعاً حقوقاً متساوية في المساهمة في اتخاذ القرارات التي تنصب على المجتمع كله، وتمس حياة كل فرد فيه»(٢٨).

وتطلق هذه الأقلية شعار «المنافسة الحرة»، و«المساواة في الفرص».

ولكن هذه «المنافسة الحرة»، تسفر دائماً عن انتصار «الأقلية المتمولة»(٢٩)، لأنها تدير عملية الانتاج الكبرى، وتملك رأس المال، وتتصرف بامكانات هائلة، لا تجعل سائر الشعب قادراً على منافستها.

ولأن هذه الأقلية، تبني قواها لتستطيع قيادة الدولة، وتعبىء قطاعات من الشعب لمصلحتها، وتملك من امكانات السيطرة، ما يجعلها قادرة على اضعاف اي تبلور سياسي او نقابي مناوىء، وعلى سحق كل قوة اذا كانت تهدد النظام القائم، حتى ديمقراطياً.

وهذه الأقلية لا تكتفي باستخدام اجهزة الدولة، بل تنشىء عصاباتها وقواها الفاشية، لتضرب خصومها، وتستخدم اية عصابات متوافرة لتحقيق أغراضها. انها تضع القانون لحماية مصالحها، ولا مانع لديها من تجاوز القانون لحماية أهدافها الطبقية(٣٠).

ورغم ذلك تظل تبدو ديمقراطية، لأن أحزابها تتداول السلطة، ولأن الانتخابات تجري في مواعيدها، ولأن الاستفتاءات تنظم بين الحين والآخر، ولأن الفرص تظل مفتوحة أمام الجماهير، اذا ما قررت خدمة النظام القائم.

ولأن حق التعبير عن الرأي والتنظيم، وانشاء معارضة يبقى مقبولاً، ما دام لا يهدد النظام القائم.

وهذا النظام الديمقراطي، وما يمثله من ديمقراطية، بات منذ أواخر القرن الماضي مطمح جماهير العالم في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، رغم هذا كله. لأن هذه

الجماهير تطمح الى اسقاط حكم الطغاة ، والحصول على المساواة امام القانون، وحق تداول السلطة، وتحلم بتطور مماثل في حركة الانتاج.

وتنسى هذه الجماهير نقائص هذا النظام، أمام ما تعيشه من عسف وتخلف وفقر.

ولكن هذا النظام الذي : «يعمل فعلياً في الأمم المسماة غربية: اوروبة الغربية، الولايات المتحدة الأميركية وكندا، اليابان، استراليا، زيلندا الجديدة.. الخ. هو في الأمكنة الأخرى ، اشبه بزينة مصطنعة ملصوقة على بناء، ومتعارضة مع هندسته تماماً» (٣١).

ويرى دوفرجيه ان هذا النظام، عمل ما بين ١٨٧٠و١٩٣٩ على اساس ديمقراطي ليبرالي، ولكنه تحول، منذ ١٩٣٩ الى نظام تكنوديمقراطي(٣٢). والفرق بينهما ان الديمقراطية الليبرالية ترتكز على المنافسة الاقتصادية، وقانون السوق، بينما ترتكز الثانية على «مؤسسات كبيرة، ذات ادارة جماعية تخطط نشاطاتها، وتفرض منتجاتها عبر الدعاية ووسائل الاعلام». واذا كانت الأولى، تسعى الى وجود دولة ضعيفة، «لا تتدخل في المجال الاقتصادي»، فان الثانية : «تطلب من الحكام، ان يؤمنوا التنظيم العام للانتاج، وللاستهلاك والتبادل، عبر تدخلات وتحركات مختلفة»(٣٣).

٥ـ الديمقراطية والاشتراكية :

أخذت الهبات الشعبية التي شاركت فيها الجماهير الشعبية مشاركة واسعة، تسقط العائلات المالكة الحاكمة، او تقيد سلطاتها. وأخذت في هذا الصراع الطبقة البرجوازية، مالكة الثروة تصعد. وما لبثت ان سيطرت على السلطة.

وأخذت جماهير الشعب عامة، والمثقفون والعمال خاصة، يكتشفون ان طبقة جديدة فرضت سلطتها، وأنها تمثل الأقلية التي تمتلك المال. وعليه فان الحقوق التي أقرتها بيانات حقوق الانسان والمواطن، وكرستها الدساتير، ليست إلاّ مساواة شكلية.

وبدأت الطلائع العمالية والثقافية حربها على الطبقة الحاكمة الجديدة. وفي غمرة هذا الصراع ولدت الماركسية.

ولقد رأى ماركس وانجلز : «ان التحرر السياسي.. لا يحل مسألة التحرر الكامل للشعب»(٣٤). ولذلك كتب انجلز: «ستكون الديمقراطية عقيمة بالنسبة للبرولتاريا تماماً، اذا لم يجرِ استخدامها فوراً، كوسيلة يتحقق من خلالها، اتخاذ اجراءات لاحقة، تهاجم الملكية الخاصة مباشرة، وتؤمن للبرولتاريا وسائل العيش»(٣٥).

ورأى ماركس وانلجز ان الديمقراطية، ليست الاّ مرحلة انتقالية(٣٥). لأن «المساواة الديمقراطية حلم لا سبيل الى تحقيقه، ونضال الفقراء ضد الأغنياء، لا يمكن خوضه على أساس الديمقراطية».(٣٦).

ولما كان النظام الديمقراطي هو دكتاتورية البرجوازية، فقد دعا ماركس وانجلز الى ديكتاتورية البرولتاريا. وتعني دكتاتورية البرولتاريا بالنسبة لهما حكم الطبقة العاملة. وذلك نتيجة ضرورية للصراع الطبقي(٣٧).

ولكن ماركس وانجلز أكدا: «ان هذه الدكتاتورية نفسها لا تشكل الا انتقالاً نحو الغاء الطبقات، وانتقالاً نحو مجتمع لا طبقي»(٣٨). وان هذا الانتقال لا يتم الاّ في جمهورية ديمقراطية، كما قال انجلز(٣٩).

وجاء لينين، فشرح وأوضح ما قدمه ماركس وانجلز، وأكد على ما يلي:

١ـ «.. ان الديمقراطية لا تلغي الاضطهاد الطبقي، ان ما تفعله هو جعل الصراع الطبقي مباشراً اكثر، سافراً وعلنياً بدرجة اكبر. وهذا ما نحن بحاجة اليه»(٤٠)

٢ـ ان «الاشتراكية مستحيلة بدون الديمقراطية، لأن البرولتاريا لا تستطيع انجاز الثورة الاشتراكية، ما لم يجر اعدادها لذلك، عن طريق النضال في سبيل الديمقراطية»(٤١).

وأعد لينين لذلك، منذ ١٨٩٨.

وحين قامت ثورة اكتوبر الاشتراكية، سنة ١٩١٧، قامت دكتاتورية البرولتاريا في روسيا القيصرية، اكثر بلدان اوروبا تخلفاً آنذاك، وأبعدها عن النظام الديمقراطي البرجوازي.

وهب العمال في روسيا القيصرية، يدافعون عن النظام

الاشتراكي، كما هبت البرجوازية في كل مكان لمحاربة النظام الوليد، باسم الديمقراطية.

وما لبثت جيوش التدخل ان اضطرت لوقف الحرب ضد الثورة الاشتراكية، الا ان الحرب الأيديولوجية انطلقت واستعرت، كما لم يحدث من قبل. وعاشت الثورة الاشتراكية اجواء الحصار والحرب، بكل الأشكال، منذ ١٩١٧، حتى الانهيار، سنة ١٩٨٩.

ولقد أدت الثورة الاشتراكية، وبناء قوة الاتحاد السوفياتي الى أمرين متناقضين:

الأول: نهوض حركة الطبقات العاملة في اوروبة واميركا وآسيا وافريقيا، واندلاع حركات التحرر الوطني في انحاء العالم المختلفة، وقيام الثورات العمالية والاشتراكية في اكثر من مكان.

الثاني: تبلور الاتجاهات الرجعية والقمعية لدى «الأنظمة الديمقراطية»، واندفاع البرجوازية في بناء قوى منافسة هائلة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

لقد دقت البرجوازية نفير الحرب، وأخذت تحشد لها كل ما تستطيع من قوى.

وهنا انفضحت الطبيعة العدوانية للنظام الديمقراطي، وانكشفت كذبة الحرية والمساواة والاخاء، لا في الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية فقط، بل في تعامل البرجوازية مع طبقاتها العاملة وشعوبها، وفي تعامل كل دولة رأسمالية مع الدول المماثلة.

ولقد أطلق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، وفيما بعد في الصين، ودول أخرى، قوى هائلة في ميادين الانتاج والابداع والحرب. واستطاع ان يثبت قدرة خلاقة في المواجهة مع النظام الرأسمالي. وبرزت قدرة النظام الاشتراكي، خلال المواجهة مع الفاشية ١٩٣٩ـ١٩٤٥، وفي حرب كورية ١٩٥١ وفيتنام ١٩٦٠ـ١٩٧٥، وفي الحرب الباردة عموماً، كما برزت في ميادين تطوير الأسلحة، وتأمين حاجات الناس الأساسية، والابداع الفني والأدبي.

الا ان النظام الاشتراكي تعثر، كانت هنالك صعوبات وعوائق ، وأبرزها:

١ـ الحرب التي تشنها القوى المعادية من الخارج.

٢ـ عوامل التخلف في الداخل.

لأن الاتحاد السوفياتي، كان في ايام القيصرية، الحلقة الأضعف والأكثر تخلفاً في النظام الرأسمالي، ولم تكن روسيا القيصرية قد دخلت مرحلة الديمقراطية البرجوازية بعد.

ورغم كل محاولات لينين، لانجاز الثورة الديمقراطية، من خلال الثورة الاشتراكية، فانه لم ينجح.

وعجزت النخب الاشتراكية الحاكمة عن اقامة دكتاتورية الطبقة العاملة، لتنتقل الى ديمقراطية الطبقة العاملة، ومن ثم الى بناء نظام عمالي ديمقراطي، يتطور ليصبح نظاماً ديمقراطياً شعبياً.

واذا كانت «دكتاتورية البرولتاريا» قد قامت لتكون سلطة العمال على البرجوازية، وديمقراطية العمال على أنفسهم، فان القوى التي حكمت، باسم العمال، أقامت في دوامة انتصاراتها واخفاقاتها، سلطتها القمعية على العمال أنفسهم. ولم تستطع ان توفر للعمال حرية الرأي والتنظيم والمساواة امام القانون، وحق تداول السلطة بين العمال، كما يفعل البرجوازيون فيما بينهم.

وحين عجز النظام الاشتراكي عن توفير الحرية السياسية، تحولت القيادات الحاكمة، الى قيادات معزولة عن الشعب، وصار جهاز الدولة والحزب عبئاً على عملية التطور المبدعة التي اطلقتها الثورة، وأخذت حوافز العاملين تضعف، وأمراض البيروقراطية تستشري، حتى سقط النظام.

وهكذا، فان العمال لم ينجحوا في بناء ديمقراطيتهم، كما نجح البرجوازيون.

انها تجربة. ولقد مَرّ البرجوازيون بتجارب. ولكن انهيار «التجربةالديمقراطية الاشتراكية»، أعاد العالم الى أجواء «التجربة الديمقراطية البرجوازية».

ولما كانت الديمقراطية البرجوازية، قد اكتسبت «غطرستها العسكرية» خلال محاربة الاشتراكية، وكل الحركات القومية والعمالية والديمقراطية في الماضي، فانها الآن أشد ما تكون شراسة. وقد خَلا لها الجو بانهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، ودول اشتراكية

أخرى، وافتقدت الثورات وحركات الطبقة العاملة الى قوة الاتحاد السوفياتي، التي كانت تشل، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قوة الرأسمالية العالمية.

فكيف سيكون وضع فقراء العالم ، في ظل التفرد الديمقراطي البرجوازي؟ . . !

٦ـ العالم أمام ديمقراطية رأس المال :

ان تجربة العالم عامة، وعالم الفقراء الضعفاء، مع «الديمقراطية الغربية» تجربة غريبة ومثيرة. ولعل ابرز ما في هذه التجربة ان ديمقراطيتهم كانت تنمو وتترعرع في بلدانهم، لترسل جيوشاً الى انحاء العالم، تجتاح وتحتل وتنهب، وتفرض شريعة الغاب.

وعرف الوطن العربي، منذ ١٨٢٧ مداً استعمارياً جديداً، لم يتوقف، حتى الآن. ومنذ ١٨٢٧ حتى ١٩١٧، كان معظم الوطن العربي قد احتل، ولم تبق الا اجزاء في قلب الجزيرة العربية.

وكان واضعو الدساتير الديمقراطية، ومصدرو وثائق حقوق الانسان، يقومون، وهم يصادرون سلطات الطغاة المستبدين، ويعلنون حقوق الأمم في تقرير المصير، وحقوق المواطنة، بثلاث مهمات:

الأولى : اخضاع طبقاتهم العاملة، في كل قطر مِنِ اقطارهم، عبر الترويض والشراء، فان لم ينفعا، فعبر السحق الذي لا يرحم.

الثانية : خوض حروب تصفيات ، فيما بين مراكز القوى الرأسمالية، حروب فرنسا وبريطانيا، وحرب فرنسا والمانيا، والحروب مع روسيا القيصرية والامبراطورية العثمانية، وحروب الحلفاء مع المحور، ١٩١٤ و١٩٣٩. وهكذا. وبعد ذلك، ومنذ ١٩١٧، الحروب ضد الشيوعية. وهي حروب طاحنة، لا تقيم اعتباراً لكل ما اعلن عن حقوق الأمم، وحقوق المواطنة، ولا ترعى اية قيمة من القيم، او حرمة من الحرمات.

الثالثة : احتلال بقاع العالم الواسعة، واخضاع السكان الأصليين لسياسة الابادة الشاملة، خارج اطار كل دساتيرهم وقوانينهم.

وزاد الأمر تناقضاً أمران :

الأول : ان طلائع الشعوب المقهورة، التي احتلت واغتصبت سيادتها وثرواتها، كانت، وهي تعاني ظروف الاحتلال القاسية، تزداد تعلقاً بأطروحات مفكري الثورة الديمقراطية البرجوازية، وتطرح شعاراتهم: حرية، مساواة، اخاء، الخ..

الثاني : أن الدول الفاتحة، ظلت تتغنى بشعارات الديمقراطية، وتدعي انها تحتل لِتُمَدِّن وترقي.

إلاّ أن تجربة حوالي مائتي عام، أثبتت ما يلي :

١ـ ان الاحتلال لم يرقَ بلداً، ولا مَدّن قطراً، وأن خروج قوات الاحتلال، من هذا القطر أو ذاك، كشف آثار التدمير والنهب وتشويه البنى الذي تركه الغازي

المحتل.

٢ـ ان كل تعلق طلائع الشعوب المقهورة بأطروحات الديمقراطية الغربية، لم يؤد الى قيام نظام ديموقراطي، في أي قطر من أقطار العالم التابعة، سواء خلال وجود الاحتلال، أو بعد رحيله.

ونضيف ان البلدان التي احتلت، والتي ما زالت تابعة سياسياً واقتصادياً، ما زالت غير قادرة على بناء نظام ديمقراطي غربي.

لماذا..؟

٧ـ الديمقراطية والتبعية :

إن قيام نظام ديمقراطي، يحتاج الى الأمور التالية:

اولاً : استقلال سياسي، يجعل الشعب حراً في تقرير مصيره، ورسم سياساته. فلا ديمقراطية مع الاحتلال والتبعية، ولا سيادة، حين ترسم القوى الخارجية حدود السياسة والاقتصاد والثقافة.

فكيف اذا كانت الدولة القائمة في أي مكان، غير قادرة على رفض التدخل الخارجي والدفاع عن حدودها، كما هي حال معظم دول «العالم الثالث»!، وعلى رأسها الدول العربية.

ثانياً : نظام انتاج، ينتج ما يستهلك الشعب، ويوفر حياة كريمة للمواطنين، ويغني الدولة عن القروض والمساعدات.

ثالثاً : حياة سياسية، لا تحتكر فيها السلطة عسفاً، ولا

يلغي القمع فيها حقوق المواطنة، ويستبيح كرامات المواطنين وحرماتهم.

فاذا أطلقنا نظرنا في هذا العالم الواسع، اكتشفنا أن دول العالم الثالث عامة، ودول الوطن العربي خاصة، لا تتوافر فيها هذه الشروط. وحيث توافرت، بمستوى أو آخر وجدنا وضعاً مختلفاً، عن الأوضاع العامة، كما هي حال الصين التي يتوافر لها الاستقلال السياسي والنظام الانتاجي، والهند، حيث يقوم شكل من الديمقراطية الغربية، وان كان الفقراء يموتون جوعاً، والسجناء تفقأ عيونهم في السجون.

أما في الوطن العربي، فان الأمر، لا يخرج عن اطار الوضع في العالم الثالث عامة.

ويزيد الأمر تعقيداً الآن، وبالنسبة للعالم الثالث عامة، ان الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، مع تفكيك اوصال هذه البلدان، وتهديم بناها الاجتماعية، واقامة حكومات محلية، مكان الحكومات القومية، واثارة اوسع الصراعات فيها، حتى لا تتطور العملية الانتاجية، ولا يقوم أساس لحكم ديمقراطي من أي شكل. ولا تستطيع الجماهير الواسعة تطوير مقاومتها، ضد العدوان الخارجي او الطغيان الداخلي.

وييسر للقوى المعادية تحقيق أهدافها أمران :

الأول : ان القوى الحاكمة في كل مكان حريصة ان تبقى، وان تغنى اكثر مما هي حريصة على الوطن

والشعب. وهي لذلك تسلم للقوى الامبريالية بكل ما تطلب، وترفض للشعب كل ما يطلب. وهي قوى استسلامية امام الأعداء ، شرسة على شعبها. وهذه دول العالم الثالث، تقدم في كل يوم المثال في هذا المجال.

الثاني : أن الأحزاب والقوى السياسية، وكل الطامحين بالسلطة، لا يقدمون مثلاً على احترام الشعب والالتزام بمصالحه، ولا يوحدون الجبهة الشعبية الداخلية، ليستطيعوا مقاومة العدوان الخارجي، أو الطغيان الداخلي. ولذلك تتعثر المقاومة. فاذا ما وصل حزب الى السلطة، بالانقلاب او التآمر، أو حتى الانتخاب، أثبت انه حزب قيصري، يقمع باسم الدفاع عن الشعب، كما لم يقمع احد قبله، ويخرب، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لم يخرب أحد قبله.

وما نراه في العالم الثالث عامة، نراه في الوطن العربي أوضح وأصرح. ويعود ذلك الى موقع الوطن العربي وثرواته، وحاجة الدول الصناعية عامة، والولايات المتحدة الأميركية الى موقعه وثرواته وأسواقه. ثم ان الدول الامبريالية التزمت بوجود الكيان الصهيوني وحمايته، ولا يتم ذلك الا باعادة رسم حدود سايكس ـ بيكو، وتفتيت الكيانات العربية، لتصبح دولاً قزمة، لا تستطيع الحياة.

ويساعد الامبريالية على تحقيق أهدافها ، في الوطن العربي، عاملان. هما :

١ـ أن التجزئة خلقت حدود كيانات وطبقات حاكمة، وأوضاعاً سياسية واجتماعية، يحميها الوضع الدولي. ولهذه الطبقات الحاكمة وتوابعها مصالح لا تتخلى عنها ديمقراطياً، كما أثبتت كل التجارب. وتعلمت هذه الطبقات الحاكمة، كيف توسع اطار تابعيها، وكيف تربي قواها الحاكمة، وكيف تستفيد من نزعة الهيمنة الامبريالية في الدفاع عن مكاسبها. وهذه الطبقات الحاكمة نموذج للاستغلال والنهب والعسف. ولقد حكمت بالعصا، حتى حين لم تكن بحاجة لذلك، واستخدمت العنف اكثر كثيراً مما تحتاج في الدفاع عن وجودها ومصالحها.

٢ـ ان العسف الخارجي والداخلي ضرب كل توجه شعبي ديمقراطي، حتى باتت القوى الحزبية الشعبية الديمقراطية ضعيفة، او كسيحة.

وفي مثل هذا الوضع، كيف ستقوم الديمقراطية؟ . . .

٨ـ وتظل الديمقراطية هي الحل:

ورغم ذلك كله، تظل الديمقراطية هي الحل.

كيف ؟ . . !

ان هذا يحتاج الى نضال شعبي واسع وطويل. لأن الديمقراطية، أي حكم الشعب، تحتاج الى نضال اوسع طبقات الشعب، اي الأغلبية الشعبية. ومثل هذا النضال بحاجة الى حركة شعبية واسعة، مثل حزب المؤتمر الهندي، ايام غاندي، أو الى جبهة قومية متحدة. ولكن

الديمقراطية، لا تقوم دون مثل هذا الحشد الشعبي الواسع.

وهذه الجبهة لا تستطيع ان تكون ديمقراطية، ان لم تناضل من أجل ما يلي :

أولاً : الدفاع عن سيادة الأمة، بمقاتلة كل قوى العدوان الخارجي. فلا ديمقراطية مع الاحتلال ومع التبعية. ولا ديمقراطية مع الاستسلام.

ثانياً : الدفاع عن ارادة الأمة، وحقوق المواطنة، وتوفير الشروط اللازمة لانتصار ارادة الأمة. ولتكريس حقوق المواطنة.

ثالثاً : العمل لوضع أسس نظام انتاجي ، يجعل الأمة تأكل مما تزرع، وتلبس مما تصنع.

رابعاً : توفير شروط الحريات الأساسية والحقوق الأساسية، ومنها حق تداول السلطة.

وهذه الديمقراطية، هي ديمقراطيتنا، لأنها نابعة من ارادتنا، مستمدة من تراثنا، ومن التراث العالمي، متوافقة مع حاجاتنا وهويتنا.

وهذه الديمقراطية، بعد هذا كله، لا تقوم الا بشرطين اضافيين :

الأول : ان تكون ثمرة حركة عربية قومية شعبية، لأن الجغرافيا السياسية للكيانات القطرية، لا تسمح بقيام نظام ديمقراطي، بسبب ما تعانيه من نقص في الامكانات، وتأثر بالهزات الداخلية والخارجية، وضعف امام

الأعداء . . الخ . .

الثاني : أن تكون ثمرة نضال شعبي لأن الديمقراطية، ليست قضية النخبة، .بل قضية الشعب.

ويجب ان نبدأ لأن النظام الدولي الجديد، يعمل لالغاء الأمم، لا لبناء كيانات ديمقراطية لها.

٩. خاتمة :

بعد هذا كله، ماذا نقول عن الديمقراطية؟ . . انها مطمحنا الذي لا نحققه دون نضالنا. وهي على كل حال ليست بضاعة تستورد، ولا هدية تهدى ، انها ثمرة جهاد، تعطيها حيويتها ولونها عواطفنا ومعاناتنا ودماؤنا. وان لم نصنعها نحن، فلن يصنعها أحد لنا.

انها تعبير عن ارادتنا في ان نحكم أنفسنا، وان نحدد طبيعة هذا الحكم، وان نرسم حدوده لينسجم مع مطامحنا ومطالبنا وهويتنا وتراثنا، وليجعلنا أعزة في وطننا، رحماء فيما بيننا، أقوياء على الأعداء، منتجين مبدعين.

ولكنها، ومع ذلك، أية ديمقراطية هي . . ؟. هل هي مجرد نظام جمهوري، يقوم على انتخاب الرئيس، وتحديد سلطاته، وعلى انتخاب مجلس نيابي، تكون فيه السلطة للأغلبية النيابية؟ . . !

ان الأمر أبعد من ذلك وأعمق. فنحن بحاجة الى ثورة ديمقراطية شاملة، تحرر ارادة الانسان العربي، من كل

أشكال العلاقات المتخلفة، ومن كل عوامل التسلط والهيمنة المتناقضة مع ارادة الأمة، وحقوق المواطنة فيها.

وهذا لا يتحقق الا من خلال :

١ـ برنامج نضال قومي شعبي ديمقراطي، يعبىء اوسع الجماهير العربية، ويطلق قواها لتحقيق أهدافها.

٢ـ جبهة قومية شعبية واسعة، تتبنى هذا البرنامج، وتناضل لتحقيقه.

ان هذا النضال الذي يوحد اوسع جماهير الشعب، على أسس ديمقراطية، ويطلق التعددية السياسية، ضمن اطار وحدة مصالح اوسع جماهير الشعب، وضمن اطار النضال ضد كل اشكال العدوان الخارجي، والطغيان الداخلي، هو النضال الديمقراطي الذي يجسد ارادة الشعب، ويضع أسس حكم الشعب الحقيقي.

وهنا يجب ان نبحث، عبر هذا النضال، عن البديل الديمقراطي الشعبي لأشكال الديمقراطية الغربية السائدة(٤٢).

فما هو هذا البديل..؟

انه ليس من انماط الديمقراطية الغربية السائدة، لأن هذا النمط، أسقط في الواقع العملي، كل المبادىء التي انطلق منها، وعلى رأسها الحرية والمساواة والاخاء، وأقام حكم الطغمة المالية المعادية لكل مبادىء الديمقراطية. ولأن هذا النمط لا يقيم في البلدان التابعة، حتى نمط السلطة التي يقيمها في واشنطن ولندن وباريس. ثم لان

برجوازية البلدان التابعة، ليست مهيأة في بلدانها، لاقامة اي نمط من الحكم الديمقراطي، حتى لو كان تقليداً مشوهاً للنمط الغربي، كما أكدنا ذلك من قبل.

وعليه، فاننا مطالبون ان نبحث عن نمط جديد من حكم الشعب، يحقق الثورة الديمقراطية، ويبني نظاماً ديمقراطياً، يؤمن المساواة والحرية وتبادل السلطة، ويضمن المشاركة الحقيقية لأوسع الجماهير في تحديد الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ونظام من هذا النوع، لا يعتبر انتخاب رئيس الجمهورية، وانتخاب النواب في اقتراع عام، كلّ ما يجب ان يمارسه المواطن، بل يقوم على الأسس التالية :

أولاً : دستور ديمقراطي، يحدد أسس العملية الديمقراطية، ومنها :

١ـ الالتزام بارادة الأمة، وحقوق المواطن، أساسا للسلطة.

٢ـ الالتزام بالاستفتاءات طريقاً لتحديد خيارات الشعب.

٣ـ الالتزام بالاقتراع العام طريقاً لاختيار السلطة.

٤ـ الالتزام باستقلال القضاء.

٥ـ الالتزام بفتح وسائل الاعلام الرسمية لكل الاتجاهات.

٦ـ الالتزام بحق كل المواطنين في حرية الرأي والتنظيم والمشاركة السياسية، دون اية قيود، غير القانون.

ثانياً : بناء رأي عام شعبي ومؤسسات تحمي الديمقراطية، ومن ذلك:

١ـ مؤسسة قضائية مستقلة، تتوافر فيها عوامل العلم والنزاهة والالتزام بالديمقراطية.

٢ـ مؤسسات أمنية، تحمي الدستور، وتضمن حق كل مواطن في ممارسة ديمقراطية حقيقية.

٣ـ جيش شعبي، يلتزم بالدفاع عن حدود الوطن، وعن حقوق المواطنة، ولا يقبل بأن يصبح طرفاً في لعبة الانقلابات والضغوط السياسية، المعادية للديمقراطية.

٤ـ احزاب شعبية ملتزمة بقيم الديمقراطية وقوانينها.

٥ـ حياة ثقافية، تنطلق من مؤسسات ثقافية ديمقراطية، ومن التزام بحق المواطنين الأحرار بثقافة حرة.

٦ـ صحافة ووسائل اعلام حرة، ملتزمة بالنهج الديمقراطي، مدافعة عن سيادة الأمة، وحقوق المواطنة.

ولكن ما يجب ألا يغيب عن أذهاننا، أن ما ننشده غير ما تنشده الدعاوة الامبريالية عامة، والأميركية خاصة. فما ننشده، يهدف الى ان يحكم شعبنا نفسه بنفسه، وان يتحرر من هيمنة القوى الامبريالية، ومن تسلط القوى الداخلية الباغية. أما ما ينشدونه، فلا يعدو ان يكون تفكيكاً لبنى المجتمع، واثارة للصراعات فيه، واطلاقاً لذاتية الفرد، بما يجعله غير ملتزم بالوطن او بالشعب؛ وغير معني الا بجني الأرباح، واحراز المطامح الخاصة.

وعليه، فان ما ننشده، يستهدف بناء مجتمع حر، واطلاق طاقات منتجة، وبناء دولة حرة شعبية، مرتبطة بوطن. وما ينشدونه، يهدم العلاقات القومية، ويطلق صراعات محلية دامية، ويقيم دول زعماء القبائل والطوائف، وتجار الحشيش ومصاصي الدماء.

وما ننشده أقرب الى ما طالبت به جماهير العامة في بريطانيا وفرنسا والمانيا، وهي تطالب بحكم الشعب، مما ينشده دعاة الديمقراطية الامبرياليون اليوم في بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأميركية.

ولكن ما ننشده لا يستطيع ان يتجاهل ما فعلته البرجوازية بالديمقراطية، منذ قيام الديمقراطية حتى الآن. كما انه لا يستطيع ان يرى الديمقراطية خارج اطارها الطبيعي، وهو انجاز مهمتي التحرير والوحدة القومية.

وهذا ما يدفعنا للبحث عن البديل الديمقراطي الشعبي، وعن العمل من أجل تحقيقه.

واذا كان مصطلح ديمقراطية شعبية ما زال مرتبطاً بتجربة الاتحاد السوفياتي والصين الخ، فإننا نود ان نوضح اننا نعني به حكم عامة الشعب، وارتباط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية، ولكن مع ضمان الحريات الديمقراطية، والتعددية السياسية، والاقتراع العام، والاستفتاء وتبادل السلطة ، على أسس ديمقراطية.

الهوامش

١- Kenichi O hamae : The Rise of Region State. Foreign Affairs; Spring 1993; Vol 72. No 2;P.P.78.

٢- David Robertson : Dictionary of Politics; Penguin Reference 1987. P.P.80

٣- B.K. Gokhale: A Study of Political Theory. Himalaya Publishing House; 1985.

٤- ارثر كيش: الماركسية والديمقراطية: ترجمة رجاء عيد. مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية، ١٩٩١.

٥- David Robertson : Ibid. P.P. 80.

٦- David Robertson : Ibid. P.P. 80.

٧- B. K. Gokhale : Ibid. P.P. 262

٨- B. K. Gokhale : Ibid. P.P. 263

٩- B. K. Gokhale : Ibid. P.P. 264

١٠- B. K. Gokhale : Ibid. P.P. 265

١١- ارثر كيش : مرجع سابق، ص - ٩.

١٢- ارثر كيش : مرجع سابق، ص - ٦.

١٣- B. K. Gokhale: Ibid. P.P.266; 267!

وأرثر كيش : مرجع سابق ، ص - ٥٦

١٤- د. عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطي، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

وموريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. الأنظمة السياسية الكبرى. ترجمة د. جورج سعد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص - ٢٥.

١٥- د. عصمت سيف الدولة: المرجع السابق، ص - ٣٤

١٦ـ د. عصمت سيف الدولة: المرجع السابق، ص ـ ٣٤
١٧ـ د. عصمت سيف الدولة: المرجع السابق، ص ـ ٣٩
١٨ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٢٨.
١٩ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٢٨.
٢٠ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٢٨.
٢١ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٣٢.
٢٢ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٣٣.
٢٣ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٣٣.
٢٤ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٣٥.
٢٥ـ Joshua Muraychik. Advancing the democratic cause
٢٦ـ د. محمود كامل ليلة : النظم السياسية ـ الدولة والحكومة. دار النهضة العربية ١٩٦٩، ص ـ ٧٥٤.
٢٧ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٥٧ ـ ١٦٤.
وعلي خليفة الكواري : مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المستقبل العربي، عدد ٧ ، سنة ٩٣، ص ـ ٥١.
٢٨ـ د. عصمت سيف الدولة : مرجع سابق، ص ـ ٩٠.
وموريس دوفرجيه : مرجع سابق ، ص ٤٠ ـ ٤١.
٢٩ـ د. عصمت سيف الدولة : مرجع سابق ، ص ـ ٩١.
٣٠ـ د. عصمت سيف الدولة : مرجع سابق، ص ـ ٩١.
٣١ـ ارثر كيش : مرجع سابق ، ص ـ ٩٢.
٣٢ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق ، ص ـ ٢٥.
٣٣ـ موريس دوفرجيه : مرجع سابق، ص ـ ٤٣.
٣٤ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٦٥.
٣٥ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٦٤.
٣٦ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٦٨.
٣٧ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٦٨.

٣٨ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٧٨.
٣٩ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٧٨.
٤٠ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٧٩.
٤١ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٦١.
٤٢ـ ارثر كيش : مرجع سابق، ص ـ ٦٣.
٤٣ـ د. سمير أمين : البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي. المستقبل العربي. عدد ٦ ، سنة ١٩٩٣، ص ـ ٩٧.

الفصل الثالث

اشكالية الديمقراطية في الوطن العربي

ما هي اشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي؟.

ان الجواب يتطلب اولاً، وقبل كل شيء، ان نعرف ما هي الديمقراطية، وان نعرفها.

ولا شك ان المهمة هنا صعبة، لأنها صعبة عموماً، حيث نوقشت مفاهيم الديمقراطية وتجاربها، منذ اكثر من مائتي عام. فكيف الحال، عندما نتحدث عن الديمقراطية في وطن لم يدرسها نظرياً دراسة معمقة، ولم يمارسها عملياً، بأي شكل من الأشكال، منذ بدأت ممارسة ما يسمى ديمقراطية؟.

ورغم ذلك، فان علينا ان نبدأ، فنقول مع أحد الباحثين :

«رغم ان مصطلح «ديمقراطية»، معروف للجميع، فلربما ليس هناك احد يستطيع تعريف الديمقراطية بجملة او اثنتين». . وما ذلك الا لأن «الديمقراطية تصور متعدد الرؤوس، ومركب من عناصر متعددة، وتحديدا، من قيم سياسية، وقوى اقتصادية واجتماعية، ومبادىء اخلاقية، وبشكل سلطة وطريقة حياة». ولذلك فقد : «فسرها الكتاب المختلفون تفسيرات مختلفة»(١).

ومع ذلك ، فان هذا لا يعفينا من الدخول في الموضوع، بالقول : ان المقصود بالديمقراطية طريقة الحياة واسلوب الحكم الذي يقوم على اساس قيام السلطة على ارادة الشعب، وممارسة الشعب حريته، وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه، بطريقة يقبلها، وضمان حقوقه

الأساسية السياسية والاجتماعية في المساواة وحرية التعبير والتنظيم والعمل، والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية.

واذا كان ينظر للديمقراطية على انها شكل سلطة : «فان فكرة الديمقراطية وسعت باضطراد في الآونة الأخيرة. وما كان في الأساس مبدأ سياسياً، وسع ليشمل افكاراً اجتماعية واقتصادية وأخلاقية»(٢).

ولقد مارست الماركسية النظرية نقد الديمقراطية البرجوازية(٣)، ومارست الماركسية العملية في تجاربها المختلفة بناء نظام مختلف نوعياً، باسم دكتاتورية البروليتاريا، او الديمقراطية الجديدة (٤).

ثم مارست الماركسية العملية نقد تجربتها مع الثورة الثقافية في الصين(٥). وهي الآن تمارسها ممارسة أوسع وأعمق مع البريسترويكا(٦).

وها هي «النظرية العالمية الثالثة»، تعلمن عن بطلان النظريتين البرجوازية والبروليتارية، والممارستين، وتبشر بعصر الجماهير، وديمقراطية الجماهير المباشرة(٧).

ولكن هذا كله يطرح الاشكالية، ولا يحلها. فما هي هذه الاشكالية؟

١ـ هل هي اشكالية تعريف؟ واشكالية تحديد؟. ان فيها شيئاً من ذلك، لأن التعريف والتحديد، يساعدان على فهم المسألة، ولكن فهم هذه المسألة شيء، وحلها شيء آخر. لأن مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة رياضية

او معادلة هندسية. وبالتالي، فان محاولة تحديدها شيء، ومحاولة حلها شيء آخر. ان محاولة تعريفها وتحديدها مسألة نظرية . وبالتالي فان فيها، كل ما في القضايا النظرية من تجريد وتعقيد. ولكنها رغم ذلك، تظل قابلة للفهم. الا ان حل هذه المشكلة، يرتبط بقوى اجتماعية معينة، في وطن محدد، ضمن ظروف محلية وعالمية محددة. واذا كان هذا يعقدها عملياً، فانه يترك تعقيداته النظرية فيها. اذ ان ارتباط المسألة بصراع القوى الاجتماعية، يجعلها متجددة دائما، ترفض المقاييس الثابتة، والمعايير الجامدة، ولا تتقبل محاولات النقل والتقليد. وهذا ما لا يهتم به كثير من دعاتها.

من هنا يصبح ممكناً فهم التصور العام، وان كان صعباً، أو غير ممكن احياناً، تحديد نمط تام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان.

ما الديمقراطية اذن؟. انها سلطة الشعب. كيف؟. بالطريقة التي يراها صالحة. وهذه الطريقة قابلة للتغيير، بمقدار تطور وعي الشعب، وتطور قدرته على ممارسة حريته. ويرتبط ذلك بمقدار التطور الاجتماعي، لا بأية اسباب اخرى.

وكان طبيعياً، ان يرتبط وعي مسألة الديمقراطية، وممارستها بنشوء المدن. وما كان ممكنا ان نعرف ما سُمي الديمقراطية اليونانية، خارج اطار المدنية اليونانية(٨).

ثم ان التطور المدني حمل لنا تطور اشكال الديمقراطية

العملية، فبدأت بالملكية الدستورية، ثم الجمهورية وحقوق المواطن والانسان، ثم الجمهورية الاشتراكية التي تفرض المساواة الاجتماعية مع ثورة اكتوبر، ثم محاولات تخطي «دكتاتورية البروليتاريا» في الصين، سنة ١٩٦٦، وفي الاتحاد السوفياتي، ١٩٨٥. ورغم النكسات والتراجعات، ظل المواطن يكتسب المزيد من الحقوق، وازدادت الهيئات المشاركة في الحد من سلطة الدولة، وفي زيادة دور الجماهير في صنع القرار السياسي.

لقد اضطر نمط الدولة الرأسمالية، ان يقدم تنازلات كبرى للشعب عامة، والطبقة العاملة خاصة. وها هو «نمط الدولة الاشتراكية» المعاصر يضطر لتقديم تنازلات كبرى لجماهير الشعب، ومنها التنازل عن حكم الحزب الواحد، والأيديولوجية المهيمنة.

لقد طرحت الماركسية طوبى زوال الدولة(٩). ورغم ان الدولة تزداد تطوراً وقوة وهيمنة، فلنعترف انها في الوقت عينه تزداد خضوعاً لارادة الجمهور، في الدول الصناعية، ونصف الصناعية، واهتماماً بحسابات الرأي العام وحساسياته. وان كانت هذه الدول لا تتخلى عن وظائفها، وتتجه الى المزيد من الانغماس في قضايا المجتمع.

اما في العالم الثالث عامة، ما عدا استثناءات قليلة وضعيفة، فان الدولة ما زالت وحشية رغم التأثيرات العالمية. ويعود ذلك من وجهة نظرنا الى ما يلي :

١ـ ان النخبة الحاكمة في هذه الدول، سواء كانت ممثلة عائلات حاكمة وراثياً، او حكومات انقلابية، او برجوازيات وصلت السلطة بالانتخابات، لا تنتسب لأي تراث ديمقراطي نظرياً او عملياً.

فالنخب التي حاولت ان تقلد النمط الرأسمالي في الدولة، كانت تقلد، ولم تكن تمثل طبقة رأسمالية منتجة، ولا كانت تواجه قوى انتاج قادرة على فرض احترام حقوقها. ولما كانت هذه النخب تابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، فانها لا تستطيع ان تكون ديمقراطية في اقطارها.

والنخب التي تبنت الحل الاشتراكي، كانت نخباً غير مؤهلة لوعي مسألة الديمقراطية. وكانت في الوقت عينه تقتدي بنمط «الدولة الاشتراكية» في الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. وهو نمط غير ديمقراطي في ممارسة السلطة، وان كان يبني دون وعي منه، اساس الثورة الديمقراطية.

٢ـ ان مجتمعات العالم الثالث لم تحقق الاندماج القومي، ولم تبن القاعدة الاقتصادية، ولم تنجز ثورتها الديمقراطية بعد. وقد اتجهت القيادات الى محاولة بناء القاعدة الاقتصادية، وبناء الدولة. ولذلك اتجهت الى فرض سلطة الدولة، دون اي اعتبار. ولما كانت هذه القيادات في الأغلب قيادات غلبة واستيلاء، وكانت تخشى التعدد الداخلي (طائفي، اثني، ديني، سياسي)، وتخشى المناورات الخارجية، سواء كانت امبريالية، او مناورات

دول الجوار، فقد اتجهت الى بناء نظام قمع واسع السطوة.

٣ـ ان تأثيرات التيارات العالمية، رأسمالية، شيوعية، دينية، كانت تخيف هذه القيادات الحاكمة، وتدفعها الى المزيد من التشدد.

وعليه، فان الديمقراطية، تتجه الى التجسد في اشكال جديدة في العالم الصناعي. اما في العالم الثالث، فان تَخَلُّف البنية، وتشوه النخب، وتهدم البنى الاجتماعية، سيقود الى مجازر وانظمة قمع. ولكن هذا وذاك، وبناء مراكز مدنية وسط عالم التخلف، وانتشار الأفكار المتعلقة بحقوق المواطن والانسان، والمعلومات عن الحرية والديمقراطية في العالم، سيقود الى تنامي حركة الحرية والديمقراطية. وستأخذ هذه الحركة طابعاً اكثر عمقاً وشمولاً، منها في أي وقت مضى.

هل المشكلة مشكلة تعريف وتحديد؟. ان فيها شيئاً من ذلك، كما ذكرنا، لأن التعريف والتحديد يساعدان على الفهم، والفهم يساعدنا على معرفة ما نريد. وهذا ضروري لخوض المعركة. وان كانت معارك الديمقراطية قد خيضت دائماً، دون مثل هذا الوضوح. ولأن هذا مثل هذا الوضوح موضوع صراع مستمر، مع استمرار التطور الاجتماعي، واستمرار تطور المفاهيم وصراع الأفكار، ولأن التفاوت على الصعيد العالمي، واختلاف متطلبات المجتمعات، يثير اكثر من قضية في هذا المجال.

٢ـ هل هي اشكالية نخبة؟. هذا ما يراه عادل حسين مثلا. فالدولة «تتطلب بالضرورة نخبة سياسية تقودها». وهذه النخبة : «يحدث احياناً ان تتولى الطبقة الاجتماعية الحاكمة افرازها، ويحدث في احيان اخرى ان تتولى النخبة افراز الطبقة»(١٠). ولكن : «النخبة العربية (وخاصة على مستوى النظر)، اصابها العقم او الشلل، لفترة طويلة، فندر الابداع..»(١١). ولكن هل المشكلة هي مشكلة نخبة؟. الآن ان الحياة الاجتماعية تفرز النخب دائماً، وفي كل العصور والعهود. فما الذي يجعل نخبة ديمقراطية مثلا، واخرى غير ديمقراطية؟. ولماذا فرز المجتمع العربي، حتى الآن، نخباً عقيمة، كما يقول عادل حسين.

ان النخبة جزء من التطور الاجتماعي. ولكل طبقة وفئة حاكمة او غير حاكمة نخبتها. ولذلك فان النخبة جزء من المجتمع. وهي تعكس قوى فيه، وقوتها وابداعها من قوة الطبقة او الفئة التي تنمو النخبة من لحمها ودمها ومن ابداعها. وهذا يعني ان النخبة المحيطة بالسلطان عبدالحميد، لا تستطيع ان تكون غير ابي الهدى الصيادي وأمثاله(١٢). ونخبة كل ملك او امير من القوى الاجتماعية التي تخدمه، وتمثل قوى سلطته.

ولقد كانت النخب التي احاطت بالانقلابيين العرب، من احمد عرابي الى الآن، من القوى الاجتماعية التي يمثلها هؤلاء الانقلابيون.

ومن الجدير بالاهتمام ان نتساءل هنا : لماذا فشلت هذه

النخب في اقامة نظام ديمقراطي؟. هل كان السبب غياب «النخبة الفكرية ـ السياسية»؟. وبالتالي غياب الجماعة : «المؤهلين بالفطرة والتدريب للتصدي لقيادة المجتمع والدولة، وخاصة على المستوى المركزي الأعلى»، كما يرى عادل حسين النخبة(١٣). واذا كان هؤلاء قد غابوا، فهل كان ذلك صدفة، ام انه انتاج ظروف اجتماعية، جعلت البنى المتخلفة والتابعة، تعجز عن افراز نخب قادرة على بناء دولة ديمقراطية؟.

لقد ناقش د. عارف دليلة هذه «المثالية النخبوية»(١٤)، ونحن نتفق معه. وما مشكلة النخبة الا جزء من مشكلة التطور الاجتماعي.

وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، شأنها في كل العالم الثالث، لا تحلها نصائح النخبة ولا دربتها. فان لم تخض معركة الديمقراطية جماهير الشعب العاملة والكادحة، ذات المصلحة في الديمقراطية، فان ملوك هذا الزمان، ورؤساء الجمهورية القياصرة، لن يقدموا الديمقراطية للجماهير على اطباق من ذهب، ولن تستطيع النخب المحيطة بهم، او الساعية للالتحاق بهم، ان تقنعهم بنصائحها، ليكونوا ديمقراطيين.

الا ان المسألة ليست بهذا الوضوح نظرياً وعملياً.

فمن الناحية النظرية، ما هي طبيعية البرنامج الديمقراطي لشعب، مثل العرب، يواجه قوى احتلال كالكيان الصهيوني والامبريالية الأميركية، ومخاطر خارجية

متنوعة، مثل الخطر الايراني والتركي. ويواجه ايضاً مشكلة التجزئة القومية، والتبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وكيف تكون الثورة الديمقراطية، عندما يتحد الأعداء الخارجيون، وعلى رأسهم الامبريالية الأميركية، مع الأعداء الداخليين ـ الأنظمة الرجعية، الكمبرادور، القوى الرجعية، ومنها القوى الطائفية؟. ان هذه الأسئلة لم يجب عليها احد، حسب علمنا حتى الآن.

ومن الناحية العملية، من هي القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة الديمقراطية؟. وكيف يمكن ان تتحد؟. بأي برنامج وأية قيادة؟.

لقد طُرح برنامج الثورة الاشتراكية، سواء بقيادة الأحزاب الشيوعية، أو الأحزاب القومية ولم يتحقق. ولم يطرح احد برنامج الثورة الديمقراطية(١٦). فأي برنامج نطرح الآن، بعد فشل تجارب الوحدة القومية، والتنمية الاقتصادية، وبعد ان عانينا ما عانينا من تجارب العسف والقمع؟.

اننا مطالبون ان نجيب على هذه الأسئلة(١٧).

٣ـ هل هي اشكالية تراث؟. وهل يمنعنا من تحقيق الديمقراطية وجود تراث لدينا؟. ان القوى التي تسمى «أصولية»، ترى ان استيراد نظام ديمقراطي غربي يتناقض مع تراثنا. ولذلك لا ينجح اذا طُبق، ويكون غير ديمقراطي، اذا فرض، لأن جماهير الشعب لا تقبله. وعليه فان الديمقراطية لا تقوم عندنا، الا اذا عدنا الى

الـتراث. ويـرى هـؤلاء ان نمط الدولة الاسـلامـيـة، نمط ديـمـقـراطـي، ويـؤيـدهـم في ذلـك بـاحث مـثل عـادل حسين(١٨). وهـذا مـا يـراه الأصـولـيـون عـمـومـاً، لأن الأصولية، ليست مسألة خاصة بالمسلمين.

ولكن هؤلاء لا يجيبون عن السؤالين التاليين :

١ـ لماذا لم تقم الدولة الاسلامية الديمقراطية، منذ انتهاء الخـلافـة الـراشـديـة؟. ولماذا ظل نمط الخـلافـة الراشـدية النمـوذجي فـريداً كل هذه العصور؟. ولماذا لم تقم دولة الله عـلى الأرض، لا في ديـار الاسـلام، ولا في ديـار النصارى؟.

٢ـ لماذا لم يقم نظام ديمـقـراطي على النمط الرأسمالي في بلادنا؟. وهل كـان ممكنا ان يقوم؟.

الجواب من وجهة نظرنا يتلخص بالتالي :

أ ـ في الحـالة الأولى : لن يعود نمط الدولة الاسلامية او الدولة الدينيـة عـمـومـاً، لأن الظروف التي انتـجته زالت، مع بدء الفـتـوح. ولذلك قام نظام ملك، منذ عهد معاوية كما يـقـول ابن خلدون(١٩)، حـتى العـهـد العـثماني. اما في الـعـصر الحـديـث، ومـنـذ انـتـصـار الـرأسمالـيـة وظهـور الاشتراكـيـة، وتحـول كل منهما الى نظام عـالمي، فـان قـيام مـثل هذا النظام بات غير ممكن. واذا قـام، فـسيكون مثل النظام البـاكـسـتـاني، او السـعودي، او الايراني. ولا يفيد شـيئاً تمني نظام الخـلافة الراشدية، ولا محاولة استحضاره. وهذا ما يراه حتى عادل حسين(٢٠).

ب ـ وفي الحالة الثانية: فان البنى التي اقامت النظام الديمقراطي على النمط الرأسمالي، لم تكن موجودة عندنا، ولا زالت غير موجودة. وبالتالي، فان قيام هذا النظام مرتبط بوجود هذه البنى. واذا كان لم يقم، فما ذلك الا لأن هذه البنى لم تُبْنَ. وهذا ما يفسر قيام نظام ديمقراطي على النمط الرأسمالي في اليابان، والى حد ما في الهند، وعدم قيام مثل هذا النظام في مصر، او ايران.. الخ.. وهذا ما يفسر ايضاً لماذا كانت النماذج التي قامت على هذا النمط في الوطن العربي نماذج هزيلة مشوهة، كما هي الحالة في مصر او سورية او لبنان. واذا كان من خلاف بين هذه النماذج، فلاختلاف البنى التابعة، واختلاف دور الرأسمالية، وصراع الطبقات وتوازنات القوى.

ان التراث النظري العربي الاسلامي تراثنا، وهو جدير بالدراسة لأنه تراث، ولأنه تراثنا. ولكن هذا التراث، ورغم قيمته النظرية، فان طرحه باعتباره النصوص الأجدر بالتطبيق، يطرحه للمناقشة من جهة، وهذا مفيد، ولكنه يجعله عقبة، من الضروري تخطيها. وخاصة عندما تستخدمه قوى اجتماعية متخلفة، بهدف اعاقة تحقيق الأهداف القومية.

اما التراث العملي العربي الاسلامي، فهو تاريخ انظمة قمع، لا تقل شراسة عن اي نظام ملكي امبراطوري، حتى في عهود الازدهار(٢١).

واذا كان وجود الكتاب والسنة، ودور رجال الدين

عـمـومـاً، يخفف من بعض مظاهر القـمع الشنيعة احياناً، فـانه لم يضـعـفها كثيراً، ولم يلْغِها، ولم يثبت انه حاجز دون قيام حكم قيصري، حتى الآن.

وفي الحـالـة الـثـانيـة، فـان انتـقـاء بعض مظاهر النمط الرأسمالي للديمـقـراطيـة، ومحاولة الدعاوة لها، لم تثمر، لا في الأنظمـة والنخب الحـاكـمـة فـحسب، بل في مـثـقفي البرجـوازية الصـغيرة، وطلائع العمال والفلاحين.

ولذلك، فان جيل احمد لطفي السيد، انجب الانقلابيين العـرب في الخـمـسـينيات، والستينيات، ولم ينجب اجيالاً من الديمقراطيين الثوريين، كما كان يفترض.

ومن الناحـيـة العـمليـة، فـان تجارب الحكم، المتجه الى النمط الغـربي، منذ سـبـعـينيات القرن الماضي في مصر، لم تنجب اية تجـربة ديمـقـراطية ذات شأن، ابرز من التجربة اللبنانية (١٩٤٣ـ١٩٧٥).

ان محاولة التـمـسك بالتراث العـربي الاسلامي، وكان لها دعـاتها والمدافـعـون عنهـا، لم تثـمـر. ودعـاة الديمـقراطية البرجـوازية لم ينتـجوا تجربة ديمقراطية، ودعوتهم لم تثمر.. لا لـشيء الا لأن اسـتـيراد الـتـجـارب، خـارج زمـانهـا ومكانها، يقود حتماً الى الفشل الذريع(٢٢).

والمشكلة هنا ليـست في التراث، بل في محاولي توظيـفـه، واتجـاه هذا التـوظيف. فـالتراث رصـيـد يفـيد تمثله، ولكن توظيـفـه لخدمة قوى متخلفة محتاجة اليه، لا يخدم التراث، ولا التجربة الديمقراطية.

ولهذا، فـان علينا ان ندرس التراث باعـتـبـاره تراثاً، وان ندرس الواقع، وان نعـرف كـيف تقوم التجربة الديمقراطية الآن؟، مـا هي مـقوماتها، ما هي قواها؟، وما هو برنامجها، ومـا هـي مـكـونـاتها؟. فما من تجـربة في بناء الدولة تصلح لكل مكان وزمـان، حتى تجربة الديمقراطية المباشرة.

٤ـ هل هي اشكاليـة وجـود سلطة قـمعية؟. ان السلطة قـمـعـيـة دائماً، وتظل قـمـعية ما دامت موجودة، وان كان نضـال القـوى الديمـقراطية، يضعف العسف والقمع شيئاً فـشـيئاً، ويعكس هذا النضـال تطور القـوى الاجـتماعية، داخل المجتمع.

وفي الوطن العـربي انظمـة قـمـعـية. فهل يعني ذلك ان الديمقراطية لن تقوم؟.

لقـد دلت التـجـربة التاريخية ان هناك اشكالاً من الدولة القمعية؛ ومن هذه الأشكال ؛ـ

١ـ الـدولـة الاسـتـبـداديـة، المـسـتـنـدة الى نمط انتـاج اقـطـاعـي، وهـي دولـة السلطان او الامبراطور. وقـد اتجـه تطور هذه الدولة اتجاهين :

الأول : اتجـاه النظام الملكي المستند الى وحدة قومية.

الـثـاني : اتجـاه الـدولـة المـلكيـة او الأميرية التـابعـة في المستعمرات.

امـا اتجـاه الدولة الملكيـة، المسـتندة الى وحدة قومية، كما في بريطانيـا وفرنسا، فقد تحول الى اتجاه الملكية الدستورية، ثم الى الملكيـة الرمـزية، كما في بريطانيا، والجمهورية، كما

في فرنسا(٢٣).

ولقد ولدت الديمقراطية البرجوازية، من رحم نظام ملكي مركزي.

قام الفكر، مع قيام الدولة القومية المطلقة، بتزكية النظام المطلق. وعندما قام واكتمل، بدأ الهجوم عليه(٢٤). لم تكن هذه لعبة. لقد كان توحيد السوق، وتوحيد أداة القوة يقتضي دولة مطلقة. ولكن هذه الدولة، ما ان قامت، حتى قامت القوى التي أوجدتها، والقوى الجديدة التي نشأت في ظلها، بالعمل على الحد من سلطاتها المطلقة.

وهكذا نشأ النظام الملكي الدستوري، ثم النظام الجمهوري، وتسلسلت المواثيق من بيان حقوق الانسان، الى بيان حقوق المواطن والانسان، الى الاعلان الدولي لحقوق الانسان، سنة ١٩٤٨(٢٥).

٢ـ الدولة الاستبدادية الفاشية، وهي دولة برجوازية، عجزت البرجوازية فيها عن توطيد سلطتها واعلان ديمقراطيتها، فهبت نخب للدفاع عنها، واستثارت حماسة الجماهير، ووصلت عبر الانتخابات، كما في المانيا وايطاليا، أو عبر الحرب الأهلية ، كما في اسبانيا. ولكن هزيمة المانيا وايطاليا في الحرب العالمية الثانية، اعاد الأمور الى نصابها. وعادت البرجوازية الى السلطة، بعد ان طورت النازية والفاشية الصناعة، واضعفت حركة الطبقة العاملة، وبعد ان قزمت الحرب مطامح البرجوازيتين

الألمانية والايطالية.

٣ـ نمط الدولة الاشتراكية (١٩١٧ـ١٩٩٠) ، وهو نمط اتجه اساساً الى بناء القاعدة المادية للثورة الديمقراطية، التي لم تنجزها البرجوازية من قبل، والى تحقيق نوع من الاندماج القومي وما فوق قومي، من أجل بناء اساس اقتصادي اجتماعي متين لثورة اشتراكية. وبهذا تكون الدولة الاشتراكية قد انجزت الاساس المادي والمعنوي للثورة الديمقراطية. وهو ما نرى بوادره الآن في كل الدول الاشتراكية، رغم المخاطر والمصاعب، ومحاولات القوى الرجعية السير في الطريق الرأسمالي.

٤ـ الدولة الاستبدادية في العالم الثالث. ويسود هذا النمط العالم الثالث عامة، بأشكال مختلفة. ولكن هذا النمط يتسم بالسمات التالية:ـ

١ـ انه حكم أقلية غاصبة، لا تطلب شرعية شعبية، ولا تحترم الرأي العام، وان كانت تلعب بذلك احياناً، كاجراء الانتخابات والاستفتاءات المضحكة المبكية.

٢ـ انه يربط الاقتصاد القومي بالاقتصاد الرأسمالي، ويخضعه لشروط الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، ويدمر البنى الاقتصادية القومية، ويوسع الشرائح التي ترتبط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وبالتالي، فان هذا النمط، يزيد التشوه، ويضرب القوى المنتجة، ويجعل قيام برجوازية قومية ذات مصلحة في الاستقلال، او في وجود مؤسسات ديمقراطية، غير

وارد مرحلياً.

وفي هذا النمط تنشأ القوى الديمقراطية، وسط الجماهير العاملة والكادحة، وخاصة وسط العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. ولذلك ترتبط الديمقراطية بالثورة.

وفي كل هذه الأحوال، تولد الديمقراطية من ضدها : العسف والقمع والنظام المطلق. وبمقدار ما يرتبط نظام الحكم بنظام انتاج فعال، بمقدار ما تتكون قاعدة واسعة للديمقراطية. وبمقدار ما يسود التفكك والتشرذم، ويسود اقتصاد الاستيراد والتهريب، وتسيطر التبعية الاقتصادية، بمقدار ما تصبح ولادة الديمقراطية اكثر عسراً.. كما هي حال البرازيل والأرجنتين ودول اميركا اللاتينية(٢٦).

ان هذا يجعلنا نقول : ان رياح الديمقراطية في الوطن العربي، ستهب علينا، من ظلال النظم الأكثر مركزية : المغرب، مصر، العراق، سورية. وستكون اقوى وأعنف واشمل، كلما ارتبطت المركزية بتطوير نظام انتاج رأسمالي او «اشتراكي»، وبمقدار ما تتسع المدن، وتبنى المدارس والجامعات، ويتطور وعي الطبقة العاملة والفلاحين..

ان علينا ان نفهم وظيفة الدولة، لا ونحن نبنيها فقط، بل ونحن نعارضها، او نحاربها. لأن الذي لا يفهم وظيفة الدولة لا يفهم كيف ينتقل المجتمع الى الديمقراطية.

والوطن العربي، بحاجة الى الدولة المركزية الآن، لسببين رئيسيين :

الأول : ضرورة تحقيق الوحدة والاندماج القومي.

والثاني : تحقيق الفائض الاقتصادي الذي يبني المجتمع المدني.

فكيف تحقق الديمقراطية، ونحن نبني الدولة المركزية، وننتزع الفائض من عرق الكادحين الذين لم يحصلوا على الضروريات بعد..؟. وأي شكل من الديمقراطية سنحقق؟. هل هو الشكل البرجوازي؟ كيف؟. وهل يمكن ذلك؟.

هنا يجب ان نقول : ان علينا ان نبحث عن النمط الخاص بنا، لأن «الديمقراطية بنمطها الغربي» ليست : «الاسلوب الوحيد»(٢٧). ولأن، هذه الأشكال التعبيرية والتنظيمية او الدستورية للممارسة الديمقراطية، ليست اشكالاً مقدسة، ولا اشكالاً نمطية متكاملة، لا تأتلف ملامح النسق الديمقراطي بدونها»(٢٨).

الا ان هذا لا يعفينا من دراسة تجربة الديمقراطية الغربية، والسعي الى فهم مكوناتها، والتحقق من قدرتها على ان تكون شكلاً من أشكال الممارسة السياسية التي تحد من الطغيان، وتفسح المجال لأشكال من الرقابة الشعبية على السلطة.

فما هي الاشكالية الحقيقية اذن، بالنسبة للوطن العربي؟.

ان هذه الاشكالية تكمن في التالي :

اولا : خضوع الوطن العربي للسياسات الاستعمارية، منذ الغزو العثماني، وما تبعه من غزو اسباني وبرتغالي، وانجليزي وايطالي، ومن محاولات غزو ايراني.

ولقد نجح الاحتلال العثماني في احتلال المشرق العربي ومصر، واجزاء من الجزيرة العربية والمغرب (ليبيا وتونس والجزائر)، ثم احتل الفرنسيون الجزائر ١٨٢٧ ، وتونس ١٨٨٢ ، والمغرب ١٩١٢ ، وسورية ولبنان ١٩١٧ ـ ١٩٢٠ . واحتل الانجليز عدن ١٨٣٧ ، وواصلوا الزحف على الخليج، حتى احتلوا الكويت سنة ١٩١٢ ، واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ ، وفلسطين وشرق الأردن والعراق سنة ١٩١٦ـ١٩١٧ . واحتل الايطاليون ليبيا سنة ١٩١٢ . وهكذا ساد الاحتلال معظم ارجاء الوطن العربي، ولم يبق منه غير محتل الا الأجزاء الداخلية من الجزيرة العربية(٢٩) .

ان هذا الاحتلال المتعدد الأشكال، والذي يمثل قوى مُتَخَلِّفة مثل الامبراطورية العثمانية، وقوى صناعية كبرى، مثل بريطانيا وفرنسا، احدث آثاراً كبرى في الوطن العربي، ابرزها ما يلي :

١ـ تجزئة الوطن، واقامة بنى دول تجزئة فيه، وبلورة نظام الطوائف، وبالتالي، فان الاحتلال أوجد خرائط التجزئة، وعَمَّق الخلافات الاثنية والطائفية.

٢ـ نهب الثروات، سواء عن طريق شراء الخامات بأسعار رخيصة، او عن طريق بيع السلع المصنعة بأسعار

عـالـيـة، او عن طريق توظيف الأمـوال العـربيـة في البنوك الرأسماليـة العالمية، ولمصلحة رأس المال العالمي.

٣ـ تكريس دور البنى المتـخلفـة من العائلات الحاكمة، الى كـبـار الملاك، ومن زعماء القبائل، الى زعماء الطوائف.

٤ـ خلق بنى تابعـة للاقتصاد العالمي، ومن ذلك نخب اقـتـصـادية وسـيـاسـية وعسكرية مرتبطة بمراكز رأس المال العالمي(٣٠).

ولـقـد اسـهـم ذلـك كله في تعطيل حـركـة النمـو، وفي ضرب الاتجاهات الديمقراطية.

ثانيـا : واقع التـخلف والتـبـعية والتجزئة : ولقد خضع الـوطـن العـربي، لهذا الواقع، خـلال عـهـود الاحـتـلال، ولكنه لم يسـتطع ان يتـحرر منه، بعد الاستقلال. ورغم ان الجـيـوش الأجنبـيـة الرئيسية قد رحلت، ولم يبق من الوطن محـتـلاً الا الأحـواز والاسـكـنـدرون ومـرعـش وديار بكر، وفـلـسـطـين والجـولان واجـزاء من جنوب لبنان، وسـبـتـة ومليلة، فـان الأجـزاء التي تحـررت، لم تسـتطع ان تتوحد، او ان تحـقق تنمـيـة، او ان تتـحـرر من التـبعية. واذا كان الاحـتـلال المبـاشر، شكل التـبـعية الرئيس ايام الاحتلال، فـان التـبـعـيـة غير المبـاشرة هي الشكل الرئيس الآن. وهي اوسـع وأشـمـل وأخطر مما كـانت في الماضي. وهنالك الآن أحـد عشر قطراً عـربياً، يعطي للقوات الأميركية تسهيلات عسكرية، او حق بناء قواعد عسكرية.

ومـا زال هـذا الـواقـع، يـعـزز سـيـاسـة نهب الثـروات

القـومية، ويخضع السياسات القومية في الأغلب للسياسات الدولية المعادية.

والقـوى الحـاكـمـة في ظل هذا الواقع، مـا زالت تعـمل على ترسـيخ حـدود التـجـزئة، واثارة الصراعـات الثـانوية، ونهب الثـروات القـومية وتبذيرها، وسحق ارادة الشعب.

وافـرز هذا الواقع، بكل تناقـضـاته قيام قوى ايديولوجية بـاسـم الأديـان والـطـوائف والاثنيـات، وظيـفـتـهـا محاربة الوحـدة القـومـيـة والتقدم السياسي والاجتماعي، وتسخيف فكرة الديمـقـراطيـة، على اعـتبار انها فكرة غربية وغريبة، ومـواجـهة ارادة الشعب بما سمي «ارادة الله»(٣١).

ان هذا الواقع ببناه السـيـاسـية والاجتماعية معادٍ للتطور، وبالتالي للديمقراطية.

ثالثـاً : سـياسة الدولة القطرية: ان الدولة القطرية، هي دولة هذا الواقع المجـزأ المتـخلف التـابع. وقـواها الحاكمة، امـا عائلات حاكمة استمرت في عهد الاحتلال، وواصلت الحكم بعـد الاسـتـقـلال، او قوى حاكمة جديدة من ابناء الـعـائلات، أو من الانقـلابيين وقـادة الثـورات المسلحـة، والـسـيـاسـيـين الـطـفـيـلـيين الذين اسـتـثـمـروا الثـورات والانقـلابات والهبـات الشـعـبـيـة. ومع ذلك، فـان الدولة القطرية، ظلت دولة قـمعية، لأنها لم تكن مؤهلة لاكتساب شرعـيـة شـعـبـية. وحيث حاولت ان تفعل ذلك، كما هي الحـال في مصر، خـلال عـهد عبدالناصر، فشلت في تحقيق هذه الغاية.

ان هذه الدولة، بنت قواتها وأجهزتها على أسس معادية للشعب، وهي بالتالي اجهزة قمعية كبيرة وشرسة، ومعادية للديمقراطية.

ولذلك، فانها تحمي القوى المتخلفة عموماً، وتنمي تناقض القوى الاجتماعية المختلفة، وتحارب القوى الاجتماعية التي تمثل المواطنة والتقدم.

وهذه الدولة القطرية، تعيش الآن ازمة خانقة(٣٢).

ومثل هذا الواقع، يستهدف تعطيل حركة التقدم والتطور، واعاقة السير على طريق الديمقراطية.

ولذلك، فان اي بحث في قضية الديمقراطية، لا يأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار، سوف يكون خارج زمانه ومكانه، لأننا سنبني الديمقراطية بديلاً لهذا الواقع، وبالصراع معه، وبمحاربة قواه الخارجية والداخلية.

اذا كان هذا هو الواقع العربي، فمن هي القوى الديمقراطية فيه؟. وما هي اشكالياتها؟.

ان هناك الآن نمطين من القوى الديمقراطية :

الأول : ينتسب الى القوى الحاكمة والمالكة وهوامشها.

والثاني : ينتسب الى جماهير الشعب العاملة والكادحة.

الأول : يمثل النخب الأكثر تقدما في السلطة، والقوى المالكة وهوامشها. وهذه النُخَب تحاول ان «تعقلن» السلطة نسبياً، وان تطور النشاط الاقتصادي، ليواكب حركة رأس المال العالمية. وهذه النخب، لا تخوض صراعات مع القوى الحاكمة، لأنها منها، ولا تتحالف مع

جماهير الشعب العاملة والكادحة، بل تحاول ان تستفيد من الأزمات، وضغط الجماهير، لاضعاف دور القوى المتخلفة في السلطة، وزيادة دور هذه النخب التي تسعى الى احتلال دور اكبر في قيادة الدولة.

ان هذه النخب تدعو الى نمط الديمقراطية الرأسمالي، عبر التحول الى «نخبة مرشدة»، تساعد السلطات على اتخاذ القرار الصحيح(٣٣).

ولذلك، فان هذه النخب لا تقاتل، ولا تخوض معارك، ولا تلجأ الى الجماهير. ونمطها الذي تدعو اليه، اقرب الى نظام المستبد العادل. و«ديمقراطيتها» التي تدعو اليها، لا تتعدى احترام القانون، ما دامت ليست هناك حاجة لاستخدام السيف، واجراء الانتخابات عندما تسمح الظروف، واتخاذ الاجراءات اللازمة لصيانة أمن الدولة والمجتمع.

ولذلك، فان هذه النخب لا تطرح قضية السلطة اساساً، ولا تعتبر ارادة الشعب اساس السلطة، وتعادي الاتجاهات الديمقراطية الثورية، والاشتراكية والشيوعية، والقوى القومية الثورية التي تدعو الى الوحدة الشاملة، واسقاط الحكومات القائمة على الغلبة والاستيلاء لمصلحة الارادة الشعبية.

اما الثاني، فانه يتحدث باسم جماهير الشعب العاملة والكادحة، ولذلك طرح دعاته الوحدة القومية والحرية والاشتراكية او الحرية والاشتراكية والوحدة. ورغم الخلافات فيما بينهم، وتشديد بعضهم على الوحدة اكثر من الاشتراكية، وبعضهم على الاشتراكية اكثر من الوحدة. الا ان هؤلاء وأولئك ، لم يكن لديهم برنامج ديمقراطي ثوري.

ولكن فشل دعاة الوحدة والاشتراكية في انجاز الهدف، وقيام سياسة اعادة التجديد والبناء في الاتحاد السوفياتي، رفع رايات الديمقراطية، من جديد. ولكنها في الحالتين ظلت بلا برنامج. وصار حديث الديمقراطية يعني ١ـ الغاء تجربة الحزب الواحد، وقيام نظام تعدد الأحزاب. ٢ـ حرية الرأي والتعبير والصحافة والاجتماع .. الخ.. دون ربط ذلك بمحاربة الامبريالية، وضرورة التنمية المستقلة، ودون البحث عن الأساس الشعبي للديمقراطية.

ولقد مر كل اطراف هذا النمط بتحولات في افكارهم ومواقفهم. فمن تأييد العلمانية المتشدد، الى تبني هذا الاتجاه الأصولي او ذاك، او التعاون معه. ومن الدعوة للوحدة القومية الفورية بلا مناقشة، الى قبول مشاريع الاتحادات القطرية بلا تحفظ. ومن انتهاج سياسة الحزب الواحد، والدفاع عنها، الى قبول فكرة التعدد الحزبي. وهكذا..

ويعلن هذا النمط الآن، بكل اتجاهاته، حيرته وقصوره.

وفي هذا الجو من العجز والفشل، ينشط دعاة النمط الأول، فيلقون تأييد بعض الأنظمة ، لأن قوى الثورة التقليدية مهزومة، والقوى الرجعية والاستسلامية قوية. ولذلك لا خوف من التحولات الجذرية الثورية الآن.

وعليه، فان مهمات الثورة الديمقراطية ملقاة على كاهل قوى جديدة، لم تعلن برامجها بعد، ولم تُسَمِّ احزابها. ممن ستكون هذه القوى؟، وماذا ستكون برامجها؟.

ان هذه القوى ستلد من حركة الجماهير العاملة والكادحة، المكونة من العمال والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة (فلاحين فقراء، موظفين صغار ومتوسطين، ضباط صغار، مدرسين ابتدائيين وثانويين، وبعض اساتذة الجامعات، شغيلة زراعيين مياومين، مهندسين وأطباء بلا عمل، أو يعملون في غير مهنهم، خريجي جامعات عاطلين عن العمل.. الخ).

ان عدد العمال يزداد، مع نمو الصناعة النسبي، وتطور الزراعة النسبي، وعدد الموظفين والضباط والمدرسين يتزايد بانتظام، وسكان المدن يزدادون عدداً كل يوم، وقد اصبحوا الآن اكثر من خمسين بالمائة، من عدد السكان الكلي(٣٤).

ويزداد مع اتساع المدن، ودمار الريف، واتساع نطاق

التبعية، فقر الجماهير العاملة والكادحة لارتفاع الأسعار الدائم، وعدم ارتفاع الأجور والدخول بالنسبة عينها. وفي الوقت الذي يزداد فيه غنى الفئات الحاكمة، والتجار والملاكين العقاريين والسماسرة ورجال المال، تعيش الجماهير الكادحة والعاملة حالة من الضيق الشديد، تزداد شدة باستمرار.

وفي هذه الأجواء والظروف، ستنمو الحركة الديمقراطية الجديدة. وبالتالي فانها ستكون حركة الجماهير العاملة والكادحة، حركة عشرات الملايين من المجوعين والمضطهدين. وهؤلاء لن يطالبوا بحقوق الانسان والمواطن فقط، بل بتغيير طبيعة السلطة، من سلطة قمعية استغلالية الى سلطة شعبية، ولن يكتفوا بحق الانتخاب، او بوجود دستور ديمقراطي، بل سيطالبون بحكم الشعب، وسيناضلون لفرض ارادتهم، في قيام دولة ديمقراطية حقاً، تكون اداتهم في التغلب على الصعاب، وحل المشاكل، والتحرر من عوائق حريتهم.

ان هذه القوى الاجتماعية، ستولّد قوى نقابية وسياسية جديدة، واحزاباً وجماعات جديدة، وبرامج سياسية جديدة، لأن ما قام في الماضي، لا يستطيع اليوم ان يلبي هذه المطالب.

ولكن المعركة لن تكون سهلة، ولا قصيرة. لأن وعي هذه القوى الاجتماعية مصالحها، لن ينضج مرة واحدة، ولأن نمو هذا الوعي، سيأخذ طرقاً مختلفة، وتدرجات

متفاوتة. ولأن التشوه الاجتماعي، الناتج عن سيطرة النظام الرأسمالي العالمي، وحكم الفئات والقوى المتخلفة من عصور سابقة ، سيفعل فعله. ثم ان توظيف الدين في هذه المعركة، يسبب انتكاسات واشكالات متعددة.

ووسط ذلك كله، نحن بحاجة الى بلورة حركة ديمقراطية ثورية شعبية، تستطيع ان تسير بجماهير الشعب العاملة والكادحة الى النصر. .

الا ان هذه القوى الاجتماعية الواسعة، ما زالت قاصرة عن وعي مصالحها، وعن حشد قواها. ولذلك فانها لم تفرز احزابها وبرامجها الجديدة. وما زالت أحزاب العقود الماضية وبرامجها هي السائدة في كل الساحات، رغم عزوف اوسع قطاعات الجماهير عنها. وفي الوقت الذي ينتظر فيه ظهور هذه الأحزاب والقوى والبرامج، اخذت الحركات الدينية والطائفية تحث الخطى للسيطرة على الجمهور، مستخدمة كل الوسائل الأيديولوجية والسياسية والعملية.

ورغم ما تقوم به هذه القوى الدينية والطائفية، من محاولة بسط سيطرتها على الجمهور، وتصفية الحسابات مع القومية والاشتراكية والديمقراطية، فانها تثبت عجزها الكامل عن رؤية مشاكل العصر وفهمها، وعن حل أية مشكلة من مشاكل الشعب، وعلى رأسها قضايا الخبز والحرية والديمقراطية والتقدم.

ان الديمقراطية حديث العالم اليوم. ودول العالم المتمدنة

تشهد التطورات المتتالية في هذا الاتجاه. وها هي الثورة الديمقراطية في الدول الاشتراكية منطلقة من عقالها. فأين نحن العرب من ذلك؟.

اننا ما زلنا بعيدين عن ذلك كثيراً، رغم الأحاديث المتنوعة عن الديمقراطية، ورغم بعض الاجراءات هنا وهناك، كما جرى في الأردن مثلا. فلماذا تنطلق الثورة الديمقراطية في موسكو وبكين، وفي براغ وبودابست، ونبقى نحن خارج العالم؟. ان هذا يعود الى الأسباب التالية :ـ

اولا : ان موسكو وبكين وبراغ وبودابست، حققت وحدة المجتمع، فوضعت الاساس السياسي الاجتماعي لدولة مدنية، فأصبحت الديمقراطية مطلباً شعبياً، حتى في الأحزاب الحاكمة. والشعب في موسكو او بكين او براغ او بودابست، ليس خاضعاً لاحتلال او لحكم القوى الرجعية المتخلفة من القرون الوسطى. ولديه آلية انتاج، ولو كانت تعاني من خلل. وبالتالي، فان الديمقراطية باتت مطلبه الراهن.

ولقد خاضت هذه الشعوب معارك بناء الدولة والمجتمع، ودفعت تضحيات باهظة، وعرفت نظام الحزب الواحد، والطابور الطويل، والمعاناة القاسية، كما عرفت ذلك اوروبا الغربية قبل ثورتها الديمقراطية.

اما نحن، فما زلنا لم نحرر مجتمعنا ولم نوحده. ولم نبن الاساس الاقتصادي لاقتصاد الكفاف، ولا الاساس

السياسي لدولة معاصرة.

ثانياً : ان الجماهير في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، لم تكتف بما حققت، وهي تريد ان تدخل العصر، وان تخوض معاركه. ولذلك فانها تناضل لاحداث ثورة عميقة في دور السلطة والحزب، تجعل ارادة الشعب اساس كل سلطة وكل قانون. وهي لذلك لا تطلب اسقاط حكم الحزب الواحد فقط، ولا اعلان التعددية السياسية فحسب، بل تطالب بأن تكون ارادة الشعب مصدر كل قرار، ومنبع كل سياسة. وهي لذلك، تبني احزاباً وقوى جديدة، وتطرح برامج جديدة. ورغم التعدد في المواقف، والتضارب في الاتجاهات، فان الهدف هو هذا النمط الديمقراطي، او ذاك.

اما جماهيرنا، فما زالت غير قادرة على رص صفوفها، وتحقيق وحدتها، وخوض معاركها الفاصلة، او على بناء الأساس المادي والمعنوي لمجتمع مدني معاصر.

ولا يمكن ان يحدث التحول الذي ننشد، الا عندما تصبح الجماهير قادرة على ذلك. فكيف تصبح الجماهير قادرة؟..

انها لن تصبح قادرة، الا اذا توافر لها ما يلي :ـ

١ـ طلائع سياسية ونقابية وثقافية تجسد هذه المطامح، وتعبىء الشعب، وتبلور البرامج، وتخوض الصراع السياسي والأيديولوجي والثقافي والعسكري، في مواجهة القوى المعادية الشرسة.

ان دور الحزب، يجب ان يضعف حيث قام المجتمع المدني، لمصلحة الجماهير الواسعة. اما في الدول المتخلفة، ومنها الوطن العربي، فان عدم قيام الحزب الثوري، والنقابة الديمقراطية، والطلائع السياسية والنقابية والثقافية، يعني ترك الجماهير للحزب الرجعي والقيادة القبلية والطائفية، والنزاعات التقليدية المسلحة بكل الأسلحة، من الدولار الى المدفع، ومن سلطة الدولة، الى سلطة القبيلة والطائفة.

ولذلك فان مطالبة الجماهير الصينية او السوفياتية بخلع نير الحزب الآن، وحتى بحله، تعني ان المجتمع المدني يستهدف فرض سلطته. ولكنه لا يعني ان الحزب الشيوعي الصيني كان يجب ان يسقط سنة ١٩٣٧ او ١٩٤٥، او ان الحزب الشيوعي السوفياتي، لم يكن ضرورياً، سنة ١٩١٥، او سنة ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ـ ١٩١٩.

وكذلك الأمر بالنسبة لنا، فان المطالبة حتى بانهاء دور الأحزاب في موسكو وبكين وبراغ وبودابست، لا يعني اننا اصبحنا نحن بغنى عن بناء الطلائع السياسية والنقابية والثقافية والعسكرية. لأن وظيفة هذه الطلائع ما زالت ضرورية بالنسبة لنا، ولا مستقبل لنا بدونها.

ولكن هل يعني ذلك ان نكرر تجربة الحزب السوفياتي، والأحزاب الشيوعية الأخرى؟.

لقد حددنا موقفنا من ذلك، منذ ١٩٦٢، وطالبنا ببناء

احـزاب ثورية ديمـقراطية من نوع جديد (٣٥)، واسـهمنا في بلورة ذلك مع بداية الثمانينيات(٣٦).

ولذلك فلن نعـود اليـه اليـوم. ولكنا نرى من الضروري ان نؤكـد ان هذه الطلائع السـيـاسـيـة والنقـابيـة والثـقافية والـعـسكرية مجرد قـوى مـقـاتلة ، لازالة العـوائق التي تمنع الشـعب من تحقيق ارادته. وان هذه الطلائع، ليست وريثة للسلطة التي تحـاربها، ولا وصـية على ارادة الشعب. ولكي تكون كـذلك، يجب ان تكون بنيـتها ديمقراطية،وان تكون الثـورة الديمـقـراطيـة جـوهر برنامجهـا، وان تثبت بالممارسة ذلك.

٢ـ جـبـهـة قـومـيـة تـضم كل القـوى الملتـزمـة بأهداف الجماهير. وتتكون هذه الجـبهة من كل القوى الديمقراطية، عـلى ان تضع القـوى المشـاركـة برنامجهـا، وان تضع النظام الداخلي للجبهة.

وهذه الجبهة ضرورية لسببين :

الأول : حـشد قوى الشعب الواسعة وطلائعه المختلفة.

الثـاني : تكريس مـبـدأ التعددية السياسية، قبل وصول الـسلطة، وفـرض التـعـددية السـيـاسـيـة على السلطة عند تسلمها، او انتزاعها.

ان وجـــود هـذه الجـــبـهـة ضروري لـتـحـقـيـق الـثـورة الـديمـقـراطيـة، ولبناء سلطة ديمـقـراطيـة تقـوم على ارادة الشعب.

٣ـ جمـاهـير واعـيـة، تخـوض مـعـاركـهـا، وتـدافع عن

مصالحها ومطامحها، وتهزم كل قوة تحاول فرض سيطرتها عليها. والجماهير لن تكتسب هذه الارادة الا بالتدريب على خوض المعارك، وبالتعبئة السياسية والديمقراطية، وبامتلاك الوعي الثوري.

ان هذا كله ضروري لاعداد الجماهير العربية لتحقيق اهدافها، ويزيد من ضرورة ذلك ما يلي :ـ

أ ـ ان بناء مجتمع عربي مدني، يتطلب تحقيق الوحدة القومية، التي يستحيل دونها بناء صناعة متطورة، وزراعة متقدمة، وحل مشاكل التنمية. وهذه الوحدة تواجه عقبات كبرى، من الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، الى الاحتلال الصهيوني، ومن الدول القطرية الى القوى الرجعية المعادية للوحدة.

ب ـ ان بناء مجتمع عربي مدني ايضاً، يستلزم تحرير الأرض العربية من الاحتلال، ومن كل اشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة. وهذا لن يتحقق دون معارك كبيرة.

جـ ـ وبناء المجتمع العربي المدني، فوق هذا وذاك، يحتاج الى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يحررنا من التخلف والتبعية، ويوفر متطلبات الحياة الكريمة لكل المواطنين العاملين. وهذا لن يتحقق، الا باقامة نظام اقتصادي جديد، يقوم على الانتاج الوافر، وعدالة التوزيع، اي اقتصاد الكفاية والعدل، وينهي اشكال الاقتصاد الاستهلاكية التابعة. وهذا لا يتحقق

ايضاً بلا معارك مع القوى الرجعية والامبريالية.

ان علينا ان نخوض هذه المعارك، وان نبني المجتمع الديمقراطي. فهل نستطيع؟.

ان كل المجتمعات الأخرى، مرت بمرحلتين :

الأولى : مرحلة البناء الاقتصادي. وكانت هذه المرحلة مرحلة قمع شرسة، صودرت فيها حقوق الانسان، وعومل الناس معاملة العبيد، وخاصة العمال من الرجال والنساء والأطفال.

والثانية : مرحلة بناء الديمقراطية.

فهل نسلك نحن هذا الطريق؟.

لسنا مضطرين لسلوكه. وعلينا ان نتعلم من تجارب الآخرين، ولا سيما تجربة البناء الاشتراكية، فنعمل لتحقيق الثورة الديمقراطية، والثورتين القومية والاشتراكية جميعاً. وبهذا وحده ندخل العصر.

وهذا هو الذي يفرض علينا ان نبني طلائع سياسية ونقابية وعسكرية وثقافية من نوع جديد، واحزاباً ونقابات من نوع جديد، وحركة شعبية من نوع جديد.

وبذلك نتقدم على طريق الوحدة والتحرر والتحرير والتقدم السياسي والاجتماعي والديمقراطي. اما بغير ذلك، فسيكون لدينا عنف وقمع وأحاديث عن الديمقراطية فقط، وستظل التجزئة والتبعية، ويستمر التخلف، ويتواصل العنف والقمع.

هل يعني ذلك اننا قدمنا وصفة ناجعة لمعالجة اشكاليات

الديمقراطية؟.. ان كل ما طرحناه لا يطمح لأن يدعي ذلك.

لأن الديمقراطية في العالم الصناعي ما زالت تواجه اشكالات كبرى، أهمها اثنتان :

الأولى : هيمنة رأس المال على المجتمع، وتحكمه بالسياسة والاقتصاد، رغم ما فرضه الصراع من مكاسب للعمال والكادحين، ورغم ما فرضه التنافس الرأسمالي من حرية منافسة، وحقوق فردية.

والثاني : انتهاك الدول الرأسمالية لحقوق الأمم الأخرى، وخاصة النامية، وفرض شريعة الغاب عليها. ولا يستطيع احد، حتى في الدول الرأسمالية، ان ينكر ذلك.

وبالتالي، فان هذا العالم الصناعي الذي رفع راية الديمقراطية، يجعلها حرية رأس المال، داخل حدوده، ويجعلها حرية استغلال الأمم الأخرى، خارج حدوده. وهو يبتذلها في الحالتين: وكما يرى بعض الباحثين ، يفقد حقوق الانسان انسانيتها(٣٧).

ويعيش العالم الصناعي الأقل تطوراً من الولايات المتحدة واليابان، مثل الاتحاد السوفياتي والأرجنتين، اشكاليات اكبر، تتجلى فيما يلي :

اولا : خطر الهيمنة الرأسمالية من الخارج، نتيجة التدخل الرأسمالي المباشر، وغير المباشر، وتعدد اساليب التدخل، من الدعاوة الى القروض، ومن نقل

التكنولوجيا، الى تصدير العادات والقيم الاستهلاكية.

ثانيا : حاجة هذه المجتمعات الى ادخار جزء من الدخل القومي لسد حاجات البناء الأساسي، والى مطالبة المواطن بالتالي، ببذل الكثير من التضحيات، وحرمانه من كثير من الحاجات لتتوافر متطلبات التطور.

وطبيعي ان يرافق ذلك تضارب في التوجهات السياسية والاجتماعية، وخلافات حول مدى الحرية، وحدود الديمقراطية، وارتباك في مواجهة الوضع.

اما العالم الثالث، ومنه الوطن العربي، فان الاشكاليات اكثر وأكبر، وينبع ذلك مما يلي :

١ـ ان الضغوط الخارجية كبيرة، لا تقف في وجهها البنى التقليدية المتخلفة، ولم تنشأ بنى جديدة بعد، تستطيع الوقوف في وجهها.

٢ـ ان تفكك البنى الداخلية، بسبب تركيبها من جهة، ونتيجة الضغوط الخارجية من جهة اخرى، يجعل المواجهة اصعب، لأن حشد القوى اكثر تعقيدا، والاتفاق على البرنامج، ليس سهلاً، وبناء القوى القادرة على المواجهة الناجعة، يتطلب طاقات وقدرات نظرية وعملية غير عادية.

ولهذا كله، فان معركة الديمقراطية في وطننا معركة كبيرة وطويلة، تواجه اشكاليات وعقبات لم تدرس بعد، ومن ذلك مثلا :

١ـ ان هيمنة الرأسمالية على المجتمعات في العالم الثالث،

وبروز القومية والشيوعية بديلين للبنى التقليدية، دفع البنى التقليدية للدفاع عن نفسها، فاستنجدت بكل الموروث الديني والاجتماعي. وتحول الموروث والدين الى برامج سياسية، وأيديولوجية عملية لمقاومة كل اشكال التقدم والتحرر. ولذلك باتت قضية الديمقراطية كلها مهددة، لأن القوى التي تعلن التمسك بالدين، ترفض بحث المسألة بمعناها الحديث، من حيث اعتبار ارادة الشعب اساس كل سلطة، ومن حيث ضمان حقوق المواطنين كلها.

٢ـ ان طبيعة القوى التي تتولى القيادة في مجتمعات العالم الثالث عامة، والمجتمع العربي خاصة، طبيعة غير ديمقراطية، حتى الآن. لأن هذه القوى، ان كانت تقليدية، فهي بالأساس، ترفض بحث قضية الديمقراطية او ممارستها. واذا كانت قوى تعمل على مواجهة الاحتلال الأجنبي، فان قيادتها تكونت من القوى التقليدية على الأغلب ، كما حدث في مصر وسورية ولبنان والجزائر، ما بين (١٨٢٧ـ١٩٦٢). وهذه القوى التقليدية، تعنى بتحسين شروط علاقتها مع الدولة المحتلة، وفرض هيمنتها على الشعب فقط .ومثل هذه القوى لا تكون مؤهلة عادة لبناء دولة ديمقراطية.

ولقد اثبتت التجربة ان القوى التي قاتلت القوى التقليدية واسقطتها، لم تكن قوى ديمقراطية، كما دلت احداث الوطن العربي، منذ بدء الانقلابات والانتفاضات

الشعبية، سنة ١٩٥٠.

٣ـ ان القوى والأحزاب التي عارضت القوى الحاكمة، ونجحت في الوصول الى الحكم، او لم تنجح، اثبتت انها قوى غير ديمقراطية، على صعيد بنيتها الداخلية، وعلى صعيد علاقاتها بعضها ببعضها الآخر، وعلاقاتها بالجماهير. وبالتالي، فانها نشرت مفاهيم غير ديمقراطية، وخرجت حزبيين يفكرون تفكيراً غير ديمقراطي، ويمارسون ممارسات قمعية.

٤ـ ان هذا العصر شهد ولادة أيديولوجيات شمولية، من الشيوعية الى النازية، رغم الخلاف الكبير، ومن التلويح بلواء النصرانية واليهودية، الى التلويح بلواء الاسلام.

٥ـ ان النخب السياسية والفكرية تحاول دائما ان تخضع الوقائع للنظريات، وان تغير العالم لا أن تفسره. وكلما ازداد دور هذه النخب المعزولة عن الشعب، كلما ازداد القمع والعنف ودارت الحروب، على نقيض ما يتوقع منها.

ولذلك، فاننا نواجه اشكاليات عدة، ونحن ندعو الى الديمقراطية، ونعمل لتحقيقها. وهنا نجد من الضروري ان نؤكد على ما يلي :

١ـ ان علينا ان نقتنع ان المشروع الديمقراطي مشروع نضال طويل المدى، وان علينا ان نفرق بين ما نطمح اليه فيه، وما نستطيع ان نحققه. فما نطمح اليه كبير، وما

نستطيع ان نحقق محدود وجزئي الآن وغداً، والى مدى ليس قريب، لأن تحقيق الديمقراطية مرتبط بمدى قدرتنا على بناء المجتمع المدني.

٢ـ ان قيام الديمقراطية يتطلب وجود قوى ديمقراطية، وان هذه القوى لا تقوم في ظل البنى الاجتماعية التقليدية، ولا بأيديولوجيا القوى التقليدية. ووجود هذه القوى الديمقراطية يرتبط الآن، وفي هذا العقد من القرن العشرين، بعملية انتاج واسعة، تتضمن قيام قوى مدنية منتجة، وقيام ثقافة ديمقراطية، لأن قوى الانتاج الجديدة ترفض علاقات الانتاج المتخلفة. وتستطيع قوى الانتاج الجديدة، ان تستفيد من الثقافة الديمقراطية العالمية، ولكن الثقافة الديمقراطية العالمية في مجتمع خدمات استهلاكي، لا تنتج ثقافة عربية ديمقراطية، ولا تبني مجتمعاً عربياً ديمقراطياً.

٣ـ ان تحويل المجتمع من مجتمع خدمات استهلاكي الى مجتمع انتاج، يحتاج الى قوى الشعب العاملة والكادحة، والى طلائع سياسية وثقافية وعسكرية شعبية، تستطيع انتزاع السلطة من القوى الحاكمة الحالية.

٤ـ ان تكوين العقل السياسي الديمقراطي، يحتاج الى خوض معركة الحريات السياسية. انها المعركة الضرورية لاضعاف القوى الباغية، ولتعليم القوى الديمقراطية كيف تكون ديمقراطية، ولتعميق معنى الديمقراطية لدى قوى الشعب العاملة والكادحة.

ان هذه المعركة ضرورية الآن وغداً، وفي سبيل الوصول الى التحرر الشامل. ولقد وعى ذلك ماركس وانجلز ولينين(٣٨). ولكن وصول البلاشفة الى السلطة، وخوض معارك البناء والدفاع عن الوطن، وقصور وعي البروليتاريا، بسبب تخلف روسيا القيصرية، وتخلف بنية الحزب، قادت كلها الى قيام نظام حكم قمعي، لا على البرجوازية المعادية فقط، بل على العمال اولاً وأساساً.

٥ـ ان الحرص على خوض المعركة الديمقراطية، يتطلب نقد التجارب الحزبية السابقة نقداً واضحاً صريحاً، وتحليل اسباب تكوينها غير الديمقراطي، وكشف المكونات الانقلابية والطفولية والقمعية لفكر الأحزاب والقوى «اليسارية»، وممارساتها. فلا يمكن لاتجاه ديمقراطي جديد ان ينشأ وان يتطور، اذا لم يتحرر من هذا التراث غير الديمقراطي الذي تربت عليه الأجيال المتعاقبة منذ ١٩١٧.

ولما كان هذا التراث بشقيه العربي والعالمي ما زال سائداً، وما زال الثقافة الرئيسة للأجيال الجديدة، فان تطوير العقل النقدي عامة، ونقد هذا التراث خاصة، ضروري لنشوء الطلائع الديمقراطية الجديدة.

٦ـ ان اشراك جماهير اوسع وأوسع في المعركة الديمقراطية، وتعميق وعي البرنامج الديمقراطي لدى الجماهير، هو الضمان الحقيقي لفرض البرنامج الديمقراطي، ومنع قيام انماط جديدة من السلطة القمعية.

لأن الجماهير وحدها، بوعيها وقدرتها، هي القادرة على لجم العسف وتصفيته، وعلى الجماهير ان تعد صفوفها لهذه المعركة المعقدة والطويلة والمتعبة.

وستظل طوبى زوال الدولة حلماً، يساعدنا على بذل المزيد من الجهود لمنع الدولة من ان تكون طاغية وباغية، ولفرض المزيد من الضمانات التي تحمي حقوق المواطنين، وتؤكد ضرورة احترام ارادة الشعب، وتكرس فكرة ان الشعب هو المصدر الوحيد لكل تشريع، والقوة الوحيدة لأية سلطة. لأن الديمقراطية لا تقوم، الا اذا زال حكم الطبقة، ذات المصالح المتناقضة مع مصالح الشعب، واندثر حكم الفئة التي تحكم نيابة عن الشعب، وتصبح فئة حاكمة باسمه. ومن الآن ، حتى تستطيع جماهير الشعب، ان تفرض سلطتها المباشرة، ستقوم اشكال من الديمقراطية النسبية، التي تقوم على احترام ارادة الشعب نسبياً، وضمان حقوق المواطنين نسبياً. وسيتحقق من الديمقراطية، ما تستطيع جماهير الشعب العاملة، ان تفرضه فقط، لأن النخب الحاكمة، وبغض النظر عن الطبقات التي تمثلها، سوف لا تتنازل عن اي قدر من سلطتها، الا عندما تضطرها جماهير الشعب الى ذلك.

ولهذا، فان معركة الديمقراطية في الوطن العربي، سترتبط بمعركة تحرير الوطن العربي وتوحيده، وتهديم بنى التخلف والتبعية والتجزئة فيه، واسقاط انظمة العسف والقمع، وبناء مجتمع عربي مدني، اساس السيادة

فيه ارادة الشعب، وأساس الديمقراطية فيه قيام سلطة شعبية ملتزمة بارادة الشعب ومصالحه ومطامحه، وليس لها مصالح غير مصالحه، ومطامح غير مطامحه.

الهوامش

١- B.K. GOKHALE : A Study of Political Theory;
Himalaya Publishing House. Bombay P.P.262

٢- B.K. GOKHALE : Ibid p.p.263.

٣- ماركس، انجلز، لينين : بصدد الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الاشتراكية. دار التقدم ـ موسكو، ١٩٨٨.

وأفجوست ميشين : الديمقراطية البرجوازية في النظرية والتطبيق. ترجمة فؤاد عبدالحليم، دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة.

٤- لينين : المهام المباشرة امام السلطة السوفياتية. مختارات دار التقدم، الجزء الثالث، ص ٩٢ـ١٤٥.

وماوتسي تونغ : حول الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية، المؤلفات المختارة، المجلد الرابع، ص ٥١٩.

٥- جان دوبيه : تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية في الصين (١٩٦٥ـ١٩٦٩)، ترجمة طلال الحسيني، دار الطليعة ١٩٧١.

٦- ليون تروتسكي : الثورة المغدورة، نقد التجربة الستالينية. ترجمة رفيق سامر. ط٢. دار الطليعة ـ ١٩٨٠.

وميخائيل غورباتشوف : خطب ومقالات مختارة، دار التقدم ـ موسكو ـ ١٩٨٧، وخطابات غورباتشوف، وتقارير الحزب الشيوعي السوفياتي، منذ ١٩٨٥ حتى الآن، وميخائيل غورباتشوف : البريسترويكا : ترجمة زياد الملا. دار الفارابي ١٩٨٨.

٧- معمر القذافي: الكتاب الأخضر.

٨- جان توشار : تاريخ الأفكار السياسية : الجزء الأول، ترجمة ناجي الدراوشة، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٤. ص ١٩ـ٨٩.

٩- لينين : الدولة والثورة، دار التقدم ـ موسكو.

١٠- د. عادل حسين : المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية. المستقبل العربي، العدد ٦٧، رقم ٩/ ١٩٨٤، ص ٨.

١١- د. عادل حسين : المرجع السابق، ص ٤.

١٢- بطرس ابو شنة : السلطان عبدالحميد الثاني والشيخ ابو الهدى الصيادي، الاجتهاد، العدد الخامس، السنة الثانية، خريف ١٩٨٩، ص ٥٩ـ٨٨.

١٣ـ د. عادل حسين : المرجع السابق، ص ١٧ .
١٤ـ د. عارف دليلة : ديمقراطية نخبوية ام ديمقراطية شعبية. المستقبل العربي، العدد ٧٠، رقم ١٢/ ١٩٨٤، ص ٤٨ .
١٥ـ د. سمير امين : قضية الديمقراطية في العالم الثالث، الفكر العربي، العدد ٥٩، السنة الحادية عشر ، رقم ١ . ص ١٢٤ .
١٦ـ لم يطرح برنامج الثورة الديمقراطية أحد، لأن البرجوازية لم تكن معنية به، ولان البرجوازية الصغيرة لم تكن الثورة الديمقراطية في برنامجها. ولقد طرحت حركة التحرير الشعبية العربية برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية (ح.ت.ش.ع : البرنامج السياسي، سنة ١٩٨٣).
١٧ـ يراجع بشأن الاجابة على هذه الأسئلة : ح.ت.ش.ع: البرنامج السياسي.
١٨ـ د. عادل حسين : المرجع السابق، ص ٩ .
١٩ـ ابن خلدون : المقدمة.
٢٠ـ د. عادل حسين : المرجع السابق ، ص ٤ .
٢١ـ د. عادل حسين: المرجع السابق، يرى ان الدولة العربية الاسلامية كانت دولة ديمقراطية في عهود ازدهارها. نأمل ان يقرأ د. عادل حسين كتب التاريخ العربي الأساسية. مثل ابن خلدون وتجارب الأمم لابن مسكويه.. الخ.
٢٢ـ د. عادل حسين : المرجع السابق.
ود. عارف دليلة : المرجع السابق.
٢٣ـ ماركس، انجلز، لينين : المرجع السابق ،ص ٤١ .
٢٤ـ جان جاك شفاليه : المؤلفات السياسية الكبرى، من ميكافيل الى ايامنا، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة : بيروت ١٩٨٠، ص ٩ ، وص٩٠ .
٢٥ـ روبير بيلو : المواطن والدولة: ترجمة نهاد رضا. عويدات، سنة ١٩٨٣ . ط ٣، ص ١٣ـ ٥٨ .
٢٦ـ Edward Se humacher : Argentina and Democracy Foreign Affairs. Summer 1984. Vol 62, No. 5 P.P
٢٧ـ د. عادل حسين، ص ١٠ .
٢٨ـ د. عادل حسين : المرجع السابق ، ص ١٥ .
٢٩ـ د. احمد طربين : التجزئة العربية، كيف تحققت تاريخياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ .

٣٠ـ د. سعد الدين ابراهيم : الدولة والمجتمع في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة ١٩٨٨، ص ١٤٧.
٣١ـ د. محمد عمارة : ابو الأعلى المودودي والصحوة الاسلامية، دار الوحدة العربية، سنة ١٩٨٦، ص ١٨٩ و٣١٤.
٣٢ـ د. سعدالدين ابراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ٢٩٧.
٣٣ـ د. عارف دليلة : المرجع السابق.
ود. سعدالدين ابراهيم : المرجع السابق.
٣٤ـ ناجي علوش : الوطن العربي ـ الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
٣٥ـ ناجي علوش : الثورة والجماهير، دار الطليعة، ط ٣.
٣٦ـ حركة التحرير الشعبية العربية : البرنامج السياسي، سنة ١٩٨٣.
وناجي علوش : عودة الى موضوعات الثورة العربية، دار الكاتب.
٣٧ـ Charles Maecbling; Jr: Human Rights Dehumanized!
Foreign Policy. No. 52. Fall 1958 P.P. 118!
Tamor Jacoby : The Reagan Turnaround on Human Rights
Foreign Affqirs, Summer 1986. Vol. 64. No. 5 P.P. 1066
وافجوست ميشين : المرجع السابق، ص ٣٧.
٣٨ـ ماركس، انجلز، لينين : المرجع السابق.

الخاتمة

إن الدراسات التي ضمها هذا الكتاب، أجابت على بعض الأسئلة ، بمقدار ما استطاع المؤلف. ولكنها أيضاً طرحت العديد من الأسئلة. ومن ذلك :

أولاً : اذا كانت التبعية، من اشكالات الديمقراطية، فكيف يكون التخلص من التبعية، وكيف نملك الاستقلال السياسي، أمام الهجوم الامبريالي الشرس الواسع، وبوجود قوى حاكمة تعمل لادامة الطغيان، ولتوليده؛ في وقت يدفع مجتمعنا العربي فيه الى التشرذم والتذابح.

ثانياً : واذا كان تطور المجتمع، هو الذي يدفع الى الديمقراطية، فكيف ستولد القوى الديمقراطية في مجتمع يزداد ارتباطاً، ويزداد تخلفاً على صعيد بنيته الاجتماعية والسياسية.

ثالثاً : واذا كانت «الديمقراطية الغربية» التي تبث الدعاوى لها الآن الحكومات الامبريالية، والقوى الاجتماعية المرتبطة بها، غير قابلة ان تكون ديمقراطية في وطننا، فعن أية ديمقراطية نتحدث؟ . . !

ان هذه الأسئلة وغيرها، بحاجة الى دراسة معمقة، والى محاولات جادة لفهمها وامتلاك الوعي بها. وهو ما ندعو الى الاهتمام به، والى خوض غماره، حتى لا يبقى حقل من الحقول المتعلقة بالديمقراطية، خارج اطار

البحث والتأمل والتمحيص.

ولكننا ، ونحن ندعو الى ذلك، مطالبون دائماً ان نشدد على ما يلي :

١ـ ان الدعوة الى الديمقراطية، بما تعني حكم الشعب نفسه بنفسه، قضية يجب ان تبقى مطروحة ومفتوحة للبحث، ورفض أية محاولة لاغلاق البحث في هذه القضية، رغم وجود الاحتلال والتجزئة والتخلف والتبعية. لأن قضية الديمقراطية مرتبطة بكل قضايا الوطن والمواطن، ولأن عدم ربط الثورة القومية بالثورة الديمقراطية من الأسباب الرئيسة لاخفاق الثورة القومية حتى الآن.

٢ـ ان الثورة القومية ، والوحدة القومية، مرتبطة كل الارتباط بالثورة الديمقراطية. وهو ما حاولنا ايضاحه في اكثر من مكان. وما نعود فنؤكد عليه الآن.

٣ـ ان انجاز الثورة الديمقراطية مرتبط بقضية التحرير من جهة، وبالدفاع عن السيادة القومية والارادة القومية، ولا تقوم بدونهما. ومن يبحث عن الديمقراطية، ضمن اطار التبعية والتجزئة، لا يجدها أبداً.

ولأن الديمقراطية كذلك، فهي قضية القوى العاملة والكادحة، وكل الوطنيين المعنيين بتطوير الانتاج الوطني، وبناء السوق القومية، والمدافعين عن سيادة الأمة، وارادة الشعب.

ولما كان الأمر كذلك، فان قوى الثورة القومية، هي

قوى الثورة الديمقراطية، وبمقدار ما تتبلور برامج الثورة القومية، وما تصبح قضية الوحدة القومية، والارادة القومية قضية اوسع الجماهير، يرتفع لواء الثورة الديمقراطية. وبمقدار ما تنخرط جماهير اوسع في النضال القومي، لتدافع عن ارادة الأمة والسيادة القومية، تأخذ الثورة الديمقراطية مجراها في الحياة السياسية اليومية، لأن المستسلمين، والمفرطين بالأرض والسيادة، لا يمكن ان يدافعوا عن ارادة الأمة وحقوقها.

ولكن هل يتم ذلك، دون تحديد المفاهيم والبرامج؟.

لا بالطبع، لأن الثورة القومية، لا تتقدم دون تجديد المفاهيم والبرامج. ولأن فهم المسألة القومية، على أنها تنطلق من ارادة الأمة، يربط المسألتين القومية والديمقراطية معاً.

ولهذا كله، فاننا بحاجة الى المزيد من البحث والتجديد، وسط زوابع التدخل الامبريالي، والتأزم الداخلي والتشوه والضياع والاحباط.

ولكن الأساس في ذلك كله، الالتزام بالوطن والدفاع عن الأمة، ورفض الخضوع للهيمنة الأجنبية او الطغيان الداخلي، ومحاربة أي تنازل عن السيادة القومية، وأي مساس بحقوق المواطنة.

واذا كانت المسألة القومية، تنطلق من ارادة الأمة، لتؤكد قضية السيادة القومية، فان مسألة الديمقراطية، تبدأ من حقوق المواطن، لتكرس ارادة الأمة.

والمهم ان يتواصل البحث في هذه القضايا، وأن تصبح جزء من الحياة السياسية اليومية، وألا تغيب مسألة الديمقراطية عن أي حوار سياسي وفكري ، وأن تدخل المواقف السياسية، في كل الميادين.

المحتويات

هذا الكتاب ٥

الفصل الأول

الديمقراطية، من الاشكالات النظرية الى الاشكالات العملية .. ٩

الهوامش ٥١

الفصل الثاني

حول مفهوم الديمقراطية ٥٣

الهوامش ٨٦

الفصل الثالث

اشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ٨٩

الهوامش ١٣٠

الخاتمة ١٣٣

الديمقراطية
المفاهيم والإشكالات

يتضمن هذا الكتاب ثلاث دراسات عن الديمقراطية، دفعتني الى كتابتها ثلاثة أمور :

الأول : حاجتنا الى الديمقراطية فكراً وسلوكاً، وتخلفنا عن فهم هذه الحاجة ، وعن بلورة موقف نظري وسياسي ديمقراطي.

الثاني : الدعاوى الديمقراطية التي تتداولها حواشي الطبقات الحاكمة في الأنظمة الظالمة، وبعض مروجي دعاوى «الديمقراطية الغربية».

الثالث : الاشكالات النظرية والعملية التي تحيط بقضية الديمقراطية، من حيث فهمها وتطبيقها.

وعلى كل حال، فان هدفي كان محاولة ايضاح كل القضايا التي ناقشتها، واظهار ترابطها، وكنت، اذا اشرت الى نقطة في مكان، ووجدت انها غير واضحة، عدت الى ايضاحها في مكان آخر، وبطريقة أوسع وأوضح.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، ساحة رياض الصلح، ص.ب: ٥٤١٠-١١
الحمرا، موقفيان، هـ. ٨٠٨٢٩
تلكس LE/DIRKAY ٢٠٠٧
الغلاف: رمزي شاب